الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم: التاريخ

الرقم التسلسي: 054107495

تشكل جيش الحدود خلال الثورة الجزائرية

(1962-1954)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في:

شعبة: تاريخ **تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر**

من إعداد الطالب: طالب علي

تحت إشراف الدكتور: أحمد مسعود سيد علي

السنة الجامعية: 1442-1443 هـ / 2021-2022 م.

إهداء

بسم االله الرحمن الرحيم (قل اعملوا فسيرى االله عملكم ورسوله والمؤمنون) . صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك..

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك "الله جل جلاله"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة.. ونصح الأمة.. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

"سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى كل من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت،

الى كل من ساعدني في اتمام هذا العمل.

شكر وعرفـــان

قال تعالى في محكم تنزيله "وسيجزي الله الشاكرين"

وكذلك مصداقا لقوله" ولئن شكرتم لأزيدنكم "

نشكر الله عز وجل أن أمدنا بالقوة والصبر على أن أتممنا هذه المذكرة ونحمده على إنعامه علينا نور العلم، الذي أنار لنا الطريق إلى درب العلم والمعرفة في أداء هذا العمل المتواضع.

بكل امتنان واحترام نشكر الأستاذ المشرف الدكتور"**أحمد مسعود سيد علي**" الذي ساعدني في انجاز هذه المذكرة وكان هذا دأبه طوال مشواري الجامعي، فشكرا على تفانيه.

كما نشكر كل من قدما لنا يد العون من قريب أو بعيد.

مقـــدمة

لم يبق للجزائر جيش بعد سقوطها تحت الاحتلال الفرنسي، فاضطر الشعب إلى اللجوء للمقاومة المسلحة في كل مناطق البلاد بإمكانياته الخاصة، وهي المقاومات التي توقفت في مطلع القرن 20 م. ومنذ ذلك الوقت لم تقم حركة مسلحة معادية للاستعمار في الجزائر حتى اندلاع الثورة في أول نوفمبر 1954م. وذلك لأن ضرورة النضال المسلح لم تفرض نفسها إلا بعد الاخفاق المتكرر لكل الوسائل الشرعية التي استخدمت من قبل مختلف الأحزاب والحركات الوطنية.

وقد استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تقود الثورة رغم الامكانات البسيطة ضد دولة استعمارية تفوقها عدة وعتاد، ولذلك كان لزاما عليها أن تعتمد إلى جانب العمل السياسي على العمل العسكري أيضا باعتباره الميدان المباشر للمواجهة.

عالج هذا البحث جانب من جوانب ثورتنا التحريرية وهو تشكل جيش الحدود الثورة الجزائرية في المراحل الأولى من عمر الثورة والتي تمتد من الفاتح نوفمبر 1954 م الى غاية عقد أول مؤتمر وطني جمع القيادات الكبرى بوادي الصومام في شهر أوت 1956 م.

كان النظام الذي ارتكز عليه جيش حدود .ت.و في عمله مبنيا على مبدأ السرية التامة في التخطيط والتنفيذ، وذلك استمرار لأسلوب المنظمة الخاصة، وستكون هذه النقطة أول النقاط التي سنعالجها في هذا البحث. وسنتطرق الى تكوين وتشكل جيش.ت.و في الحدود الذي تكون تدريجيا على مر سنوات الثورة، واختلف هذا التكوين لعدة أسباب. أما النقطة الموالية التي درسناها تهتم بتنظيم وهيكلة جيش.ت.و، لأن أي عمل عسكري يجب أن يكون مبنيا على مبادئ وقواعد وأسس صارمة تنظمه. كما عالجنا أيضا الاستراتيجية الحربية التي اعتمدها جيش الحدود للتصدي للقوات الاستعمارية من خلال حدود الوطن التي كانت تفوقه عدة وعتادا. وبحثنا ايضا في مسألة التسليح نظرا لاهميتها لان السلاح هو المحرك الاساسي للعمل الثوري وكذا الصعوبات التي واجهت الثوار في تأمينه خاصة في الحدود الشرقية والغربية.

ان الاشكالية التي سنحاول معالجتها هي: كيف تشكل جيش الحدود التورة الجزائرية وهو في مواجهة واحد من أكبر جيوش العالم في ذلك الوقت بالرغم من امكانياته المحدودة عدة وعتادا؟

واعتمدت في معالجة هذه الاشكالية على مجموعة من المذكرات الشخصية، والرسائل الجامعية وكذلك على مجموعة من مقالات جريدة المجاهد اللسان المركزي لجبهة. ت.و أثناء حرب التحرير بين 1954 – 1962 م. الى جانب كتابات أخرى.

الفصل الأول

تشكل جيش التحرير الوطني

(1956-1954)

تمهيد:

لم يبقى للجزائر جيش بعد سقوطها تحت الاحتلال الفرنسي، فاضطر الشعب إلى اللجوء للمقاومة المسلحة في كل مناطق البلاد بإمكانياته الخاصة، وهي المقاومات التي توقفت في مطلع القرن 20 م. ومنذ ذلك الوقت لم تقم حركة مسلحة معادية للاستعمار في الجزائر حتى اندلاع الثورة في أول نوفمبر 1954 م. وذلك لأن ضرورة النضال المسلح لم تفرض نفسها إلا بعد الاخفاق المتكرر لكل الوسائل الشرعية التي استخدمت من قبل مختلف الأح ا زب والحركات الوطنية.

وقد استطاعت جبهة التحرير الوطني أن تقود الثورة رغم الامكانات البسيطة ضد دولة استعمارية تفوقها عدة وعتاد، ولذلك كان لزاما عليها أن تعتمد إلى جانب العمل السياسي على العمل العسكري أيضا باعتباره الميدان المباشر للمواجهة.

عالج هذا البحث جانب من جوانب ثورتنا التحريرية وهو تطور جيش. ت. وفي المراحل الأولى من عمر الثورة والتي تمتد من الفاتح نوفمبر 1954م الى غاية عقد أول مؤتمر وطني جمع القيادات الكبرى بوادي الصومام في شهر أوت 1956 م.

كان النظام الذي ارتكز عليه جيش. ت. وفي عمله مبنيا على مبدأ الس رية التامة في التخطيط والتنفيذ، وذلك استمرارا لأسلوب المنظمة الخاصة، وستكون هذه النقطة أول النقاط التي سنعالجها في هذا البحث. وسنتطرق الى تكوين جيش. ت. والذي تكون تدريجيا على مر سنوات الثورة، واختلف هذا التكوين لعدة أسباب. أما النقطة الموالية التي درسناها تهتم بتنظيم وهيكلة جيش. ت. و، لأن أي عمل عسكري يجب أن يكون مبنيا على مبادئ وقواعد وأسس صارمة تنظمه. كما عالجنا أيضا الاستراتيجية الحربية التي اعتمدها جيش. ت. و للتصدي للقوات الاستعمارية التي كانت تفوقه عدة وعتادا. وبحثنا ايضا في مسألة التسليح نظرا لأهميتها لان السلاح هو المحرك الاساسي للعمل الثوري وكذا الصعوبات التي واجهت الثوار في تأمينه.

ان الاشكالية التي سنحاول معالجتها هي: كيف تطور جيش. ت. و وهو في مواجهة واحد من أكبر جيوش العالم في ذلك الوقت بالرغم من امكانياته المحدودة عدة وعتادا؟

واعتمدت في معالجة هذه الاشكالية على مجموعة من المذكرات الشخصية، والرسائل الجامعية وكذلك على مجموعة من مقالات جريدة المجاهد اللسان المركزي لجبهة. ت. و أثناء حرب التحرير بين 1954 – 1962 م. الى جانب كتابات أخرى.

المبحث الأول: تطور جيش التحرير الوطني

المطلب الأول: إنشاء المنظمة الخاصة

تشكلت المنظمة الخاصة بعد عدة تجارب ومحاولات، حيث يمكن القول أنها لم تأت صدفة ولا من فراغ، فهي امتداد لتنظيمات سابقة جمعت عددا من الشباب الذين كرهو حياة الاختلاف والنقاش السياسي. أنشئت المنظمة الخاصة في 15 فيفري 1947 م حين انعقد المؤتمر الثاني لحزب الشعب الجزائري، وهي تنظيم شبه عسكري هدفه الاعداد للثورة المسلحة كوسيلة للقضاء على النظام الاستعماري[1].

وضعت المنظمة برنامجا للتدريب العسكري، ركزت فيه على الجانب النظري والتطبيقي وذلك فيما يخص استخدام المتفجرات والأسلحة وتكتيك حرب العصابات، وفن الكمائن والاغارة[2].

وقد استطاعت المنظمة الخاصة رغم المتابعات والمحاكمات والمضايقات المسلطة على أعضائها، أن تصنع الأسس لميلاد مؤسسة عسكرية، شكلت الاطار الذي برز فيه بعد ذلك جيش التحرير الوطني.

1. الاعداد السياسي لاندلاع الثورة المسلحة:

بعد اكتشاف أمر المنظمة الخاصة، شملت جملة الاعتقالات حوالي 450 مناضلاً من هذه المنظمة وفي مقدمتهم مسؤولها الأول أحمد بن بلة وأقرب مساعديه. وبعد فترة سادها التستر والتخفي أعاد مسؤولو المنظمة الذين لم يعتقلوا الاتصال فيما بينهم، هكذا اتصل

[1] محمد يوسفي: الجزائر في ظل المسيرة النضالية(المنظمة الخاصة)، ترجمة: محمد الشريف بن دالي حسين، مطبوعات 03، الجزائر، 2007م، ص 44.

[2] أمال شلي: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1956_1954م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2006_2005 م، ص236.

السيد بوضياف بمجموعة من رفاقه خلال سنة 1950 م للنظر في الأوضاع التي الت اليها المنظمة الخاصة وفي العمل الذي يمكن القيام به لإنقاذ الحركة الثورية[1].

وهنا توالت الاجتماعات للتحضير للثورة على المستوى السياسي. وقد انبثق عن ذلك النشاط تأسيس " اللجنة الثورية للوحدة والعمل" بغية محاولة رأب الصدع الذي كان موجودا في حركة انتصار الحريات الديمقراطية نتيجة للنزاع القائم بين المركزيين والمصاليين. ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل مما أدى بقادة الجناح الثوري الى الاسراع لإنقاذ الموقف والدخول في المرحلة الحاسمة للتحضير للعمل المسلح[2].

وفي النهاية اتفق القادة الستة الموجودون بالجزائر على مجموعة من البنود منها:

- تسمية المنظمة السياسية بـ: " جبهة التحرير الوطني".
- تسمية المنظمة العسكرية بـ: " جيش التحرير الوطني".
- اللامركزية في العمل.
- ترك حرية العمل في البداية لكل منطقة حتى يحين موعد عقد مؤتمر وطني في المستقبل.
- توزيع القيادات والسلاح.
- تحديد توقيت لبدء العمليات العسكرية.
- المصادقة على محتوى وثيقة نداء أول نوفمبر.
- تقسيم التراب الوطني الى خمس مناطق حربية في الفترة الممتدة من أول نوفمبر 1954م الى غاية عقد مؤتمر الصومام عام 1956م.

[1] محمد لحسن زغيدي ومعراج أجديدي: نشأة جيش التحرير الوطني 1947-1954م، دار الهدى، الجزائر، 2012 م، ص 53.

[2] سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، ترجمة: محمد حافظ الجمالي، منشورا ت- وزارة المجاهدين(الذكرى الأربعين للاستقلال)، الجزائر، 2002 م، ص 69.

وتم تشكيل مجموعة من الافواج قبل اندلاع الثورة في اول نوفمبر 1954 م بلغ عددها 146 فوجاً موزعة على النحو التالي[1]:

- المنطقة الاولى – 86 فوجا.
- المنطقة الثانية – 4 افواج.
- المنطقة الثالثة – 24 فوجا.
- المنطقة الرابعة 17 فوجا.
- المنطقة الخامسة 16 فوجا.

تعود تشكيلة هذه الأفواج الى امكانات المناطق واستعدادها خاصة بالنسبة لما تملكه من معدات عسكرية وفي مقدمتها السلاح لكونه العنصر الأساسي للعمل العسكري.

2. التجنيد في جيش التحرير الوطني في بداية الثورة:

تكون جيش التحرير الوطني تدريجيا على مر سنوات الثورة التحريرية وبمرور الوقت اختلف هذا التكوين بسبب تجدد عناصره وقياداته عدة مرات نظرًا للخسائر الكبيرة في صفوفه، فالمجموعات الأولى فيه كانت مشكلة بصفة عامة من مناضلين كانوا أعضاء في مختلف الأحزاب الوطنية وخاصة حزب الشعب و ح. ا.ح. د ولاسيما الشباب الذي كان داخل المنظمة الخاصة[2]. هذا ما أكد عليه بيان أول نوفمبر الموجه للشعب الجزائري، عندما دعى الى "كل الوطنيين الجزائريين وكل الطبقات الاجتماعية وكل الأحزاب والحركات الجزائرية الخالصة بان تدخل معاً في معركة التحرير". وبالرغم من قلة رجال المقاومة

[1] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997، ص 359.

[2] وزارة الدفاع الوطني: تاريخ الجزائر 1962_1954م، المدرسة العليا للدرك الوطني، وحدة الإتقان، موجهة للضباط، يسر_يومرداس، ص 27.

الأوائل عدداً وأسلحة[1]، كانت شروط التجنيد صارمة جد اً، وكانت حياة المجند صعبة للغاية أيضا.

ورغم تلك الشروط والظروف الا أن عدد المقبلين على التجنيد فاق طاقة الاستيعاب التي كانت لجيش التحرير وذلك نظرا لقلة السلاح على الخصوص، فكان في بداية الثورة يشترط أن يتوفر في المنضم ما يلي:

- ماضي وطني مشرف.
- الاقتناع بأن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لاسترجاع السيادة الوطنية.
- أن تكون له الرغبة القوية في الانضمام الى جيش.ت.و.
- أن يكون متمرداً على السلطات الاستعمارية، وذلك برفضه الخدمة العسكرية أو من خلال السوابق القضائية التي تؤكد تمرد المعني على الواقع الاستعماري.
- أن يكون للمعني سلاح أو ما يعادل قيمته[2].

بالإضافة الى شروط خاصة يستوجب توافرها في المعني مثل: السرية_ الشجاعة _ القدرة_ الصراحة_ الفداء والاقدام[3].

وهذا لا يعني أن تتوفر كل هذه الشروط المذكورة في طالب الانضمام لكن لابأس أن توفرت فيه بعضها ولكن هناك شرط أساسي هو تأدية المنظم للقسم، حيث يقسم أمام المجاهدين ويده على المصحف الشريف ويقول: "أقسم بالله أن أكون وفياً للثورة المسلحة،

[1] محمد لحسن زغيدي: إستراتيجية فرنسا بالأوراس واستراتيجية 20 أوت 1955م المجهضة، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة سداسية، العدد 21، جامعة الجزائر 02، جوان 2013 م، ص15

[2] أمال شلي، المرجع السابق، ص 341.

[3] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 73.

وأن ألتزم بجد واخلاص لوطني حتى النصر أو الاستشهاد"[1]. بالإضافة الى شروط التجنيد، كانت هناك أسئلة توجه للمناضل قبل تجنيده[2].

هذا وقد تطور جيش. ت. و تطوراً مستمرًا خلال صراعه مع الجيش الاستعماري. وبقي من الصعب تحديد حجمه بدقة، وكذلك الأمر بالنسبة لتسلحه. وتشير الأرقام المتوفرة أن جيش. ت. و، بدأ في عام 1954 م ببضعة مئات من المتطوعين ثم أصبح يضم 3 الاف مقاتلا مع بداية سنة 1955م، وارتفع عدده الى 40 ألفًا في سنة 1956 م. أما الفرنسيون فقد قدروا عدد أفراد جيش التحرير في سنة 1956 م ب: 15 ألفاً من الجنود النظاميين و100 الفا من المتطوعين الاضافيين[3].

المطلب الثاني: مبادئ جيش التحرير الوطني

المبادئ المتعلقة بالجانب العسكري والخاصة بأخلاقيات وسلوكات الجندي، والمهام التي يجب القيام بها خلال مسيرته العسكرية هي عشرة مبادئ، وهي:

- مواصلة الكفاح الى أن تتحرر البلاد ويتحقق استقلالها التام.
- مواصلة تحطيم قوة العدو والاستيلاء على المواد والأدوات الى أقصى حد ممكن.
- تنمية المقدرة المادية والمعنوية والفنية في وحدات جيش التحرير الوطني.
- الجنوح بأقصى ما يمكن الى الحركة والخفة والتف رق ثم الالتئام بعد ذلك والهجوم.
- تقوية صلة الوصل بين مراكز القيادة ومختلف الوحدات.
- توسيع شبكة الاستخبارات في وسط العدو ووسط السكان.
- توسيع الشبكة العامة على اقرار وتعزيز نفوذ جبهة التحرير الوطني لدى الشعب لتجعل منه سداً أيمناً ثابتاً.

[1] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 77.

[2] أمال شلي، المرجع السابق، ص 347.

[3] أحسن بومالي: استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1956_1954م، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص 84-85.

- تقوية روح الأخوة والتضحية للعمل المشترك في نفوس المجاهدين.
- تقوية روح الامتثال والملازمة للنظام في صفوف جيش. ت. و.
- مراعاة المبادئ الاسلامية والقوانين الدولية في تحطيم قوات العدو[1].
- التدريب العسكري لجيش التحرير الوطني
- بني تدريب جيش. ت. و على مجموعة من القواعد والاجراءات من بينها:

- الانضباط واحترام المسؤوليات بحسب توزيعها.
- التدريب على حرب العصابات وتنظيم الأفواج.
- التهيئة المادية اللازمة (اللباس والمؤونة)[2].
- القتال المتلاحم والمبارزة.
- اكتشاف المناطق الجبلية.
- تكوين مراكز سرية للتدريب العسكري (الرماية والتسديد واستعمال الأسلحة المختلفة).
- صنع القنابل المحلية والمتفجرات والتدريب عليها[3].

شملت عملية التدريب كل ما هو ضروري لتأهيل الثوار على احتمال المصاعب مثل السير الطويل والتحكم بالانفعالات والعواطف، ومنح الرجال الأسلوب والكفاءة لاستخدام قدراتهم الفكرية في اتخاذ القرارات المناسبة. وأسندت مهام التدريب في البداية الى مناضلين لهم تجربة وخبرة في الحروب التي خاضوها الى جانب فرنسا وحلفائها اذبان الحرب العالمية الثانية، وخاصة ابان حروب الهند الصينية. ثم سعت قيادة الثورة الى حل هذا المشكل من خلال التضامن العربي، اعتماداً على الطلاب المزاولين للدراسة بهذه البلدان، فقد قدموا أنفسهم وقاطعوا الدراسة في وقت مبكر والتحقوا بالمدارس العسكرية وكانت أول دفعة توجهت الى العراق سنة 1955م على يد المجاهد الكبير عبد الكريم الخطابي.

[1] المجاهد، العدد 11 - ، 01 نوفمبر 1957 م، ص 15.

[2] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 85.

[3] أمال شلي، المرجع السابق، ص 342.

وفي هذا الاطار تم تكوين ضباط جيش. ت. و في تخصصات عديدة في سلاح الاشارة واللاسلكي والتمريض والعلاج والتموين والاستعلامات[1].

المبحث الثاني: تنظيم وهيكلة جيش التحرير الوطني

المطلب الأول: ميادين العمليات العسكرية

ظل تنظيم جيش. ت. و يتجدد ويتطور الى غاية عقد مؤتمر الصومام في أوت 1956م، وفيما يخص ميادين العمليات العسكرية تم تكوين خمسة مناطق حربية وهي:

- **المنطقة الأولى(الاوراس):**

كان جيش هذه المنطقة يضم – 1500 الى 2000 رجل، والجيش مسلح بنسبة 75% سلاح حربي و25% سلاح صيد، ويتبع الأفواج المسلحة 1100 رجل جاهزين لحمل السلاح[2].

- **المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني):**

ضمت المنطقة الثانية ما بين 900 الى 1200 مجاهد حتى أكتوبر 1955 م، وكانت أسلحتهم تتراوح ما بين 30% سلاح حربي و70% سلاح صيد[3].

- **المنطقة الثالثة (بلاد القبائل):**

وكان لها 30% سلاح حربي و70% سلاح صيد، وبها 500 رجل جاهز لحمل السلاح يرافقون المجاهدين[4].

[1] بسام العسلي: جيش التحرير الوطني الجزائري، دار النفائس، بيروت، 1984م، ص 71.
[2] المجاهد، العدد 01، 01 ماي 1956.
[3] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص 94.
[4] أمال شلي، المرجع السابق، ص 343.

- **المنطقة الرابعة (الجزائر):**

اعتمدت هذه المنطقة على حرب المدن كما أن السلاح بها في هذه الفترة كان قليل[1].

- **المنطقة الخامسة (وهران):**

وكان التعداد الاجمالي لجيش المنطقة الخامسة 300 رجل مسلح الى جانب 200 اخرين جاهزين لحمل السلاح، وكان يملك 300 بندقية حربية و150 بندقية مخزنة[2].

حيث تم تنظيم وتقسيم جيش. ت. و منذ البداية الى أفواج وانصاف افواج وفرق[3]، وكان لكل مجاهد ملف خاص به، تجمع فيه كل المعلومات الهامة عن سيرته قبل التحاقه بجيش. ت. و، وعن عائلته وتاريخ التحاقه بالجيش، وتسجل الجزاءات والعقوبات ونوع أي مخالفة يرتكبها أثناء تواجده ضمن صفوف جيش التحرير الوطني[4]. وخلال السنتين الأولين للثورة لم يكن جيش. ت. و يمتلك مراكز عسكرية ثابتة وانما كان المجاهدون والجنود يتنقلون باستمرار تحت حماية الشعب الذي كان يزودهم ايضا بما يحتاجونه من طعام وشراب[5].

أما فيما يخص هيكلة جيش التحرير فقد تكون في البداية من:

1. **النخبة الأولى من المجاهدين:** هم الذين أشعلوا شرارة الثورة المسلحة وهم المشاركون في هجمات أول نوفمبر.

2. **المسبلون:** وهم أفراد مسلحون يرتدون اللباس المدني للتمويه، يكلفون بعدة مهام لفائدة الثورة، كضرب الأهداف العسكرية وتخريب المنشأة المختلفة.

---

[1] أحسن بومالي، المرجع السابق، ص ص 94-95.

[2] لينة بن عرفة وأخريات: تطور التنظيم العسكري للثورة التحريرية 1962_1954م، مذكرة ليسانس في التاريخ، جامعة تبسة، د.ت، ص ص 16-17.

[3] نفسه، ص ص 18-19.

[4] نفسه، ص ص 20-21.

[5] محمد لحسن زغيدي ومعراج أجديدي، المرجع السابق، ص 144.

3. **الفدائيون:** هم الذين يقومون بعمليات فدائية سواء بتنفيذ حكم الاعدام في الخونة أو القيام بتخريب منشئات العدو الاقتصادية والعسكرية.

4. الأشخاص المطاردون من قبل السلطات الاستعمارية.

5. بعض الجنود العاملين في الجيش الفرنسي[1].

المطلب الثاني: الاستراتيجية الحربية لجيش التحرير الوطني

اعتمدت قيادة الثورة في البداية على مخطط عمل يتمحور حول ثلاثة أوجه وهي:

- اندلاع الثورة في نقاط مختلفة من البلاد.
- الانطلاق من هذه النقاط لتوسيع مناطق اللاأمن وتأطير الجماهير.
- انشاء مناطق محررة بعيدة تماماً عن مراقبة السلطات الاستعمارية.

ويقوم هذا المخطط على الأمل بالاتساع المت ا زيد لبؤر النضال حتى الوصول الى الهاب البلد بكامله[2]. وفي ظل عدم التكافؤ في موازين القوى بين وحدات جيش التحرير والقوات الفرنسية، اعتمدت الاستراتيجية العسكرية لجيش. ت. و على انتهاج أساليب متعددة لضمان استمرارية الثورة وهي:

1.**حرب العصابات:** التي تنطلق من مفهوم الحرب المتحركة التي تعتمد على تشتيت تركيز العدو[3]، والمواجهة فيها تكون سريعة ومباشرة تعتمد على المباغتة ونتائجها تكون مضمونة[4].

2. **الشمولية:** أو ما يسمى باستراتيجية الحركة الدائمة داخل الاطار الاقليمي[5].

[1] لينة بن عرفة واخريات، المرجع السابق، ص 23.

[2] Mohamed Guentari : Organisation politico-administrative et militaire de la révolution algérienne 1954-1962 , vol1, office des publication universitaire, alger, 1994, p 161.

[3] أمال شلي، المرجع السابق، ص ص 343-344.

[4] نفسه، ص 346.

[5] المجاهد، العدد 11 ، ص15.

3. **عنصر المفاجأة:** كان لعنصر المفاجأة دور هام في نجاح العملية بحيث تكون نتائجه مضمونة بنسب عالية.

4. **تحديد أماكن الاشتباكات:** ان الجبال والغابات هي المكان الطبيعي والملائم لحرب العصابات.

5. **أضرب وأهرب:** القيام بأعمال تخريبية الهدف منها تعطيل العدو.

6. التصفية الجسدية للعناصر المعادية للثورة.

7. **الهجوم:** ان أسلوب الهجوم كان هو المتبع في عمليات جيش التحرير، وذلك لهدف استراتيجي عسكري وهو ادخال الرعب والهلع في نفوس عساكر العدو من جهة وابراز الوجود الفعلي للثورة من جهة اخرى[1].

المبحث الثالث: الدعم اللوجستي ومصادر تموين جيش التحرير الوطني وتسليحه

المطلب الأول: الدعم اللوجستي ومصادر تموين جيش التحرير

الدعم اللوجستي هو الفن العسكري المتعلق بتموين الجيوش ونقلها وايوائها.

فالحصول على التأييد الشعبي على المستوى الداخلي والتأييد الدولي على المستوى الخارجي في السنة الأولى من حياة الثورة لم يكن عملية ميسرة بل فقد واجهته الكثير من الصعوبات على كافة الأصعدة[2].

كانت أكبر مراكز تموين جيش. ت. و، منازل أفراد الشعب المخلصين وذلك طيلة الفترة الممتدة من سنة 1954م الى أواخر سنة 1955م. وقد كان هذا الدعم الشعبي المادي والمعنوي اللامشروط في حد ذاته انتصارًا ضد الدعاية الفرنسية التي كانت تسيطر على وسائل الاعلام وأجهزته، وهذا ما يدل على التفاف الجماهير الشعبية حول قادة الثورة، كما يدل على مدى قوة الثورة ونشاط قادتها وسرعتهم في عملية الاتصال بمختلف الشرائح

[1] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص ص 73-74.

[2] أمال شلي، المرجع السابق، ص 347.

الشعبية. والمهم في هذا كله هو أن المراكز الشعبية ستستمر حتى بعد استحداث أنظمة جديدة وستكون لها مهام متعددة سواء في تموين المجاهدين بالمواد الغذائية المختلفة والألبسة والقيام بعملية التطبيب أو في جمع المعلومات والأخبار عن العدو وبذلك فقد شكلت حلقة وصل بين المجاهدين والمدنيين، ولكن نظرًا للتزايد المضطرد لأعداد المجاهدين واتساع الثورة المستمر عبر أنحاء التراب الوطني فضلاً عن حاجة المجاهد لنظام غذائي معين استلزم الأمر على نظام الثورة اقامة مراكز خاصة كانت لها مصادر تموينية متعددة أهمها:

- الزكاة والهبات.
- الاشتراكات.
- التبرعات[1].
- الغنائم.

أما التموين أثناء المعارك: خلال تنقل وحدات جيش التحرير فقد كان يتحمل عبأه الجنود أنفسهم حيث كان كل جندي يحمل على ظهره بقدر الإمكان وحسبما هو متوفر كغذاء يومي، بالإضافة إلى القهوة والسكر وبطبيعة الحال الماء والسلاح والذخيرة، وقد تصل الحمولة الى 17 كيلوغراماً أو تزيد، ومع ذلك يقول أحد المجاهدين: أنه كان يتنقل بخفة وقوة، ويتكيف مع الظروف البيئية والجيوعسكرية. والحق أن التضامن الفعال بين أفراد جيش التحرير والشعب كان من العوامل الأساسية في استمرار الثورة وقوتها[2].

- التسليح:

يعد السلاح الأداة الأساسية لكل عمل عسكري، بل هو المحرك الأساسي للعمل الثوري، وقد بذل قادة الثورة جهودا معتبرة للحصول على الأسلحة بمختلف الطرق والوسائل[3].

[1] زغيدي وأجديدي، المرجع السابق، ص ص 136-137.
[2] سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 75.
[3] زغيدي وأجديدي، المرجع السابق، ص ص 137-138.

بدأ الجزائريون في جمع السلاح منذ الحرب العالمية الثانية، مستغلين نزول الحلفاء في شمال إفريقيا سنة 1942 م، حيث قاموا بشراء الأسلحة من تونس وليبيا وتهريبها عبر الحدود الشرقية والتي كانت مفتوحة لعدم وجود رقابة كبيرة عليها. كما كان للمناضلين مصادر أخرى للسلاح، حيث قاموا بتكوين شبكة لسرقة الأسلحة من معسكرات قوات الحلفاء، وتسرق هذه الأسلحة ليلا بعد أن يتم رصدها نهارا. وبتأسيس المنظمة الخاصة سعت هذه الأخيرة للحصول على السلاح بجميع الوسائل سواء بجمعه من داخل البلاد أو بإرسال مناضلين خارج الوطن للحصول عليه[1].

ومما جاء في مذكرات أحمد بن بلة " أن الثورة الجزائرية المسلحة قد بدأت بقليل جداً من السلاح 350 أو 400 قطعة فقط من البنادق الايطالية mousquetons وصلت من ليبيا[2].

فأهم مصدر للتسليح في بداية الثورة كان الشعب أو مراكز الاحتلال وثكناته، فمن كان يريد الالتحاق بصفوف جيش. ت. و فما عليه إلا أن يقوم بشراء سلاحه أو الحصول عليه مباشرة من العدو عن طريق عملية فدائية يتسلح من خلالها، وهذا ما يسمى بالتسليح الذاتي، وقد بلغت نسبة السلاح المستعمل من قبل جيش التحرير والذي أخذ من العدو 75% و25% المتبقية من فئات الشعب، ومن هنا تتضح قوة إرادة المجاهدين في تسليح أنفسهم من عدوهم وهي عملية مزدوجة:

قتل الجندي الفرنسي ثم أخذ سلاحه لقتل الجنود الفرنسيين بالسلاح ذاته[3].

أما فيما يخص مصادر التسليح الخارجية وبصفة مقتضبة:

[1] أمال شلي، المرجع السابق، ص 348

[2] المرجع نفسه، ص ص 349 – 350.

[3] زغيدي وأجديدي، المرجع السابق، ص 131.

إن شبكات التسليح خلال الفترة الممتدة من 1954م الى 1956م كانت أغلبها في الدول العربية مثل سوريا ومصر والمملكة العربية السعودية ولسيما ليبيا، حيث استطاع أحمد بن بلة أن يؤسسها ولا ننسى أيضا الشبكات الأوروبية التي دعمت بها المنطقة الخامسة خاصة إسبانيا[1].

ومن صعوبات ومشاكل التسليح أن جلب السلاح لم يكن بالأمر الهين رغم اختلاف المصادر وتعدد الجهود التي بذلت من أجل تموين المناطق الداخلية بالسلاح والذخيرة، وتعددت الصعوبات سواء على المستوى الداخلي نظرا للأوضاع التي كانت تعيشها الثورة الجزائرية في بدايتها، أو على المستوى الخارجي لتفطن الإدارة الاستعمارية لعمليات تمرير الأسلحة وتهريبها عبر المناطق الحدودية الشرقية والغربية. ومن مشاكل التسليح أيضاً التي واجهت طلائع الثوار مع انطلاقه الثورة، صعوبة توزيع السلاح على مناطق الوطن وفساد الأسلحة المخزنة، وكذا صفقات الأسلحة الوهمية التي عقدت مع عبد الكبير الفاسي الذي لم يفي بالتزامه حيث بقيت منطقة وهران بدون سلاح غرة نوفمبر[2].

وبصفة عامة نستطيع القول أن نوعية وطبيعة الأسلحة التي كان يملكها جيش. ت. و قد تميزت بالتنوع تبعاً للظروف والمعطيات الداخلية والخارجية التي مر بها الكفاح المسلح[3].

المطلب الثاني: العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني

توزعت العمليات العسكرية الأولى على كل المناطق حتى يتحقق مبدأ الشمولية منذ اليوم الأول لاندلاع الثورة، وتم ضبط العمليات وفقاً لمبدأ اللامركزية أي على مستوى القيادات الجهوية. حيث استهدفت الثكنات للحصول على الأسلحة وهوجمت وسائل الاتصال

[1] أمال شلي، المرجع السابق، ص 350 – 351.

[2] زغيدي وأجديدي، المرجع السابق، ص 73.

[3] زهية بوراس: التسليح في منطقة الأوراس 1954_1956م، مذكرة ليسانس في التاريخ، 2008م، ص ص 21 – 23.

والمواصلات والشركات الاستعمارية الاحتكارية والمنشآت العمومية والأجهزة القمعية مثل: الشرطة والدرك ومراكز الإستنطاق[1].

وقد حقق جيش التحرير الوطني عبر مراحل الثورة انتصارات عديدة كان لها تأثير كبير على الصعيد الداخلي والخارجي، وتنوعت هذه الانتصارات بين معارك طويلة دامت عدة أيام، وكمائن خاطفة. وكانت معارك جيش التحرير قد عمت كامل التراب الوطني أظهر فيها قدراته القتالية خاصة في حرب العصابات[2]، والتي حقق فيها النصر رغم قلة العدة والعتاد، وهذا راجع إلى انطلاقه من قاعدة صلبة ومتينة وهي إيمانهم بالله تعالى، وكذلك معرفة جنود جيش التحرير الجيدة للأراضي والمناطق التي كانت مسرحاً للمعارك وهذا ما سهل لهم التمويه والانتشار والاحتماء أو الانسحاب أثناء المعركة[3].

والملاحظ أن عمليات جيش. ت. و كانت مكثفة وهجومية بالدرجة الأولى، ولكن بعد تناقص الأسلحة ونظرا لكثرة المعارك أصبح يركز على حرب الكمائن، والمهم أنه مع مطلع سنة 1955م سيزداد جيش التحرير الوطني تنظيما وتطبيقا لميكانيزمات أكثر فعالية ضمن أسلوب حرب العصابات حتى يحقق الأهداف المرسومة ويتمكن من الخصم الذي أخذ في تطوير خططه وامكاناته هو الأخر[4]. وكانت تلك العمليات والمعارك تجد حماسا كبيرا لدى الجماهير، وغالبا ما كانت تأتي ردًا على أعمال التعسف التي كانت تمارسها قوات الاحتلال ضد الجماهير، أو تأتي كذلك رداً على اعتقال أو تعذيب أو قتل أحد المناضلين، وقد ساعد الرد الفوري للمجاهدين ضد قوات الاحتلال على تعزيز ثقة الجماهير بجيش التحرير الوطني.

---

[1] أحمد بن بلة: مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، ترجمة: عفيف الأخضر، منشورات دار الأدب، بيروت، 1981م، ص 96.

[2] أمال شلي، المرجع السابق، ص 357.

[3] فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزا ئر، ط 2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990م، ص ص 167- 168.

[4] زهية بوراس، المرجع السابق، ص 79.

الفصل الثانـي

تطور مسار جيش التحرير الوطنـي

(1960-1956)

مبحث الأول: أعمال جيش الحدود في الثورة

المطلب الأول: مهام جيش الحدود في الثورة

يعتبر جيش الحدود من أهم الإنجازات التي حققتها الثورة، بحيث كان له دور كبير في نجاحها بفضل إسهاماته الغير المتناهية اتجاهها، فقد قام جيش الحدود بالعديد من الأعمال والمهام أهمها:

تمويل الأسلحة ونقلها إلى الداخل

في ديسمبر 1959 تقرر أثناء اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ توزيع جديد للمهام بإنشاء مصالح عديدة، ومن بينها إنشاء مصلحة التسليح والتموين العام، والتي أصبحت تسمى وزارة التسليح والتمويل العام بعد الإعلان عن تكوين الحكومة الجزائرية المؤقتة. وخلال هذه الفترة تطورت القضية الجزائرية تطورا كبيرا سواء على الصعيد العسكري أو على الصعيد السياسي، فقد سجلت مراكز التسليح تحولا ملحوظا سواء على مستوى الوسائل والنشاطات، وأنشأت مديريتان كبيرتان، مديرية التسليح الشرقية ومديرية التسليح الغربية زيادة على الممثلية الموجودة في أوروبا بحيث أن الأسلحة المتحصل عليها من الخارج كانت تأتي إما عن طريق الشراء بأموال الثورة أو عن طريق العطاء من طرف البلاد الشقيقة والصديقة، وكانت بواخر البلدان الصديقة تنزل حمولتها في موانئ الإسكندرية وطرابلس وتونس، قد احتفظ بقواعد التلزين في ليبيا ومصر حفاظا على أمنها، وكان القليل منها بتونس.

كما إضطر قادة الثورة إلى البحث عن مصادر أخرى خارجية للسلاح عن طريق كسب الرأي العام لتأييد مشروعية الثورة، حيث أوكلت هذه المهمة إلى أعضاء الوفد الخارجي، ونتيجة لنشاط قادة الثورة في الخارج تمكنوا من تأمين بعض مصادر السلاح خاصة عن

طريق الدول الاشتراكية التي كانت داعمة للثورة مثل الصين وبلغاريا، يوغسلافيا والإتحاد السفياتي[1].

أما بالنسبة لنقل الأسلة فكان يتم بصفة عامة عن طريق البر انطلاقا من قواعد التلزين الكائنة بمصر حتى الحدود الشرقية للبلاد، وتنقل 300 إلى 400 طن على متن قوافل تتركب من4 أو6 شاحنات كبيرة تتنقل حسب 2 أو 3 دوريات شهرية، هذا ما عاد حالة الطلب الاستعجالية أو وصول 30 ألف طن من الأسلحة القادمة من الصين و التي أفرغت في ميناء الإسكندرية .وكانت هناك مصلحة محاسبة ممتازة تقوم بمتابعة دقيقة لتلقي وتسليم الأسلحة، بحيث تقدم القوائم شهريا وبصفة منتظمة للوزارة لمراجعتها مع القيادة العليا للحدود[2].

ومهما يكن من أمر المصاعب التي كانت تعترض في سبيل إمداد الولايات بالسلاح والرجال المدربين، فقد أجبر جيش التحرير خصمه على مواصلة التعبئة القصوى، مدة غير محدودة لمواجهة المواقف سواء بالمناطق الحدودية أو داخل البلاد فمثلا في المناطق الحدودية كانت وحدات جيش التحرير تشن غارات دورية على مراكز جيش الاحتلال المقابلة لها مثال:

- مهاجمة مركز عين الزانة في 14 – يوليو 1959 والتي كانت بداية مرحلة جديدة في حرب التحرير، بالاستعمال الكثيف لملتلف الأسلحة.

[1] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر: 1954 - التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية 1962 - 1956، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، دت، ص100، 99.

[2] محمد زبير وموسى أمزوري : مشكلة التسليح أثناء الثورة التحريرية 1962 – 1954 –، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، محمد بن سويسي، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2016 – 2015 ، ص65 .

- مهاجمة مراكز الحمدي والقوارد وعين الزرقاء ليلة 28 – نوفمبر 1960 ، وتحرير مئات الجزائريين. الذين كان جيش الاحتلال يستعملهم كدروع بشرية لحماية نفسه من مفاجآت جيش التحرير.
- شن وحدات الولاية الخامسة غارات ناجحة على بعض مراكز جيش الاحتلال في الحدود الغربية والاستيلاء على كميات هامة من الأسلحة[1].

1. **إنشاء مراكز تدريب المناضلين :**

إن قاعدة تونس كانت حيوية في تزويد الداخل بالسلاح بالإضافة إلى أنها قاعدة خلفية مهمة يرابط بها جيش التحرير، وأقيمت بها مجموعة من مراكز التدريب والاستراحة وكذا المدارس المتلصصة تتوزع على طول المناطق الحدودية، يتجمع بها الوحدات والكتائب المقاتلة، ونذكر منها: عين الدراهم، الكاف، الساقية، تاجروين، قلعة سنان، فريانة، تالة.[2]

أما بالنسبة للقاعدة في المغرب فقد إستفادت الثورة الجزائرية من علاقتها الوطيدة مع حركة المقاومة المغربية، فيما يخص تقديم مساعدات هامة من بينها :إنشاء مخيمات وقواعد خلفية للتدريب وتخزين الأسلحة[3].

بالإضافة إلى مراكز وقواعد لمراقبة نشاط جيش التحرير على الحدود الغربية، فقد وصلت إلى 78 قاعدة و105 مركزا عسكريا بالإضافة إلى 320 برجا للمراقبة، وكانت مراكز جيش التحرير على الحدود الغربية تزيد عن 60 مركزا[4] .

وهو ما أدى إلى ازدياد تركيز مسئولي الولاية الخامسة بوصوف وبومدين على اعتماد مناطق الحدود المغربية مركزا لنشاط الثوار، وأنشأت بمناطق الريف الحدودية سنة 1956

[1] محمد عباس: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، 1962 – 1954 دط، دار القصبة، الجزائر، 2007، ص. 549 .

[2] بوبكر حفظ الله: نشأة وتطور جيش التحرير والوطني، دط، دار العلم والمعرفة، 1962 – 1954 –، الجزائر، 2013، ص 93.

[3] مقلاتي عبد الله :التاريخ العسكري للثورة الجزائرية وأهم المعارك الكبرى، دط، دار شمس الزيبان، الجزائر، دس، ص 61.

[4] بوبكر حفظ الله : المرجع السابق، ص 93.

ثلاث مراكز بالقرب من بركان وهي: الزواية، ملوية، وجبل علوت، مهمتها التكوين السريع للمجندين الذين يلتحقون بالداخل، واتخذت الولاية الخامسة من منطقة الناظور مقرا للقيادة ومركزا لتلزين الأسلحة، وصناعة المتفجرات، وللتدريب والتكوين[1].

كان عمل الجيش على إقامة مراكز لها على طول الحدود الجزائرية المالية ومن هذه المراكز نذكر مركز كيدل وقاوو وتيسالي[2].

2. مواجهة خطي شال وموريس:

أثبتت التجارب أن الجيوش لا تلجأ إلى الشكل الدفاعي لإدارة الحرب الى إذا اضطرها ضعفها لذلك، وهذا ما قامت به فرنسا خلال حرب التحرير الجزائرية، إذ ظنت أنها قد وجدت السلاح السري للقضية الجزائرية، وجعل حد لهذه الحرب ألا وهو إنشاء" خط شال وموريس " غير أن هذه الحواجز لم تكن كلية منيعة وغير مخترقة .فقد استطاع جيش التحرير الوطني القيام بعمليات الاختراق التي مرت بثلاث مراحل وهي كالآتي:

المرحلة الأولى: وتقتصر على تجنب حقول الألغام والأسلاك المكهربة والمرور عبر الشعاب والأودية، ثم جاءت فكرة حفر الأنفاق ورفع الأسلاك بواسطة الأخشاب، باعتبارها مادة عازلة وتنقل عبر حقل الألغام عن طريق وضع الحجارة وهي عملية مليئة بالملاطر إذ تتم ليلا، وأي خطأ فيها قد يعرض الجنود إلى الموت.

المرحلة الثانية: تم فيها استعمال مقصات خاصة بالأسلاك المكهربة ذات الضغط العالي وهي نوعان:

[1] عبد الله مقلاتي وطافر نجود :المرجع السابق، ص 64-65.

[2] بوبكر حفظ الله:مرجع السابق، ص **94**.

المقص الذي له ذراعان مغلفان بالمطاط، والمقص الذي يستعمله الحداد لقطع الحديد بعد تغليف ذراعيه بالخشب، وكذلك الحبال المغطات بالمطاط[1].

المرحلة الثالثة: استعملت فيها أنابيب البنغالور طور باليد وهو حشوة متطاولة نظامية تتألف من أنبوب معدني محشو بالمتفجرات استلدم لفتح الثغرات والأسلاك الشائكة أو حقول الألغام، يبلغ طوله 1,5 إلى 2 متر وقطره 5 أو 6 سم ووزنه6 إلى 10 كلغ، وكمية المتفجرات الموجودة في داخله يعادل 270 كلغ لكل متر طولي من البنغالور[2].

كما تم استعمال صناديق خشبية خاصة يمر داخلها المجاهدون بعد الحفر تحت الخطوط المكهربة والملغمة وجعل الصندوق تحتها مع جعل إشارات فوق كل لغم يصعب تفكيكها، وبهذه الطريقة استمر المجاهدون في المرور من القواعد الخلفية للحدود إلى الجزائر محملين بالأسلحة والذخيرة والألبسة وغيرها مما يحتاجه جيش التحرير الوطني[3].

المطلب الثاني: علاقة جيش الحدود بالداخل:

قبل الانطلاق في محاولة تسليط الضوء وإبراز طبيعة العلاقة بين الداخل والخارج، وكذا تقييم الدور البارز لجيش الحدود في الثورة، والذي تجلى في العديد من الأحداث، فالأجدر العودة إلى فترة إنعقاد مؤتمر الصومام كبداية لهذا السياق.

حيث يعتبر مؤتمر الصومام بداية مرحلة في تطور كفاح الشعب الجزائري من أجل تحقيق استقلاله وحريته، وتظهر أهميته في أنه أول محاولة لإعطاء مفهوم متماسك للثورة،

[1] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأسلاك الشائكة المكهربة دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، الجزائر، د ت، ص 293 - 291.

[2] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر: 1954 المرجع نفسه، ص 293-291.

[3] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر: 1954 - الأسلاك الشائكة المكهربة دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، المرجع السابق، ص. 293

وأنه منح الأولوية للعمل السياسي على العسكري والداخل على الخارج وهذا ما أثار جدل[1]، ولقي معارضة شديدة من طرف عدد من القادة المشاركين في المؤتمر لاعتقادهم بأن السياسيين إنما يريدون إحتواء الثورة والسيطرة عليها، خاصة وأن مبدأ أولوية السياسي على العسكري جاء مقرونا بآخر النص على أولوية الداخل على الخارج[2].

ونجد أن رد فعل السياسيين كان ضعيفا، حيث لم يظهر بن خدة ودحلب أي معارضة للأفكار الجديدة[3].

وبعد أن أحدثت هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية الذي أنعقد في طرابلس من 10 ديسمبر 1959 إلى 20 يناير 1960، تألفت الهيئة من هواري بومدين وأحمد قايد وعلي منجلي ورابح زيراري، وقد حلت الهيئة الأركان محل اللجنتين للعمليات العسكرية وذلك بهدف تنظيم الأمور وتوحيد صفوف الجيش .ومن جهة أخرى عينت لجنة وزارية للحرب بدلا من وزارة الحرب وذلك بأن لا تترك مسائل الحرب بين يدي مسؤول واحد وبدون مراقبة.

فإبتداء من سنة 1960 تنافس داخل صفوف الثورة ثلاث قوات، قوة الثلاثي المكون للجنة الحرب (بلقاسم كريم، ولخضر بن طوبال، وعبد الحفيظ بوصوف) وقوة هيئة الأركان العامة وقوة الحكومة المؤقتة في حين كانت الولايات في الداخل بعيدة عن هذه الخلافات ومهتمة بتكييف استراتيجيتها اتجاه مخطط شال[4].

---

[1] عبد القادر صحراوي: مؤتمر الصومام 1956 من خلال شهادات بعض القادة الرئيسيين بن يوسف بن خدة وعلي كافي، جامعة سيدي بلعباس، العدد 6 ، ص 65.

[2] محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، 1962 - 1954، المرجع السابق، ص55 .

[3] Saad Dahlb-Mission Accomplie : pour L'indépendance de l'Algérie-éd, Dahlab, Alger, 1990,p84

[4] بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دط، دار النعمان، 2012، ص 195.

غير أن خضوع قيادة الداخل إلى قيادة الخارج أخرت العمل ومكنت العدو من أن يعمق التفرقة ويفصل بين الولايات.

وهو الأمر الذي بدا واضحا في عزل الصحراء عن الشمال بسبب إهمال القيادة لها وتهميشها رغم ما يتسم به سكان الصحاري من غيرة على الوطن وعراقة في الأخلاق الفروسية ومقاومة المغتصبين.لقد تمكن العدو من أن يفرض ورقة فصل الصحراء عن باقي الوطن في مفاوضات إيفيان بقوة وأن يعرقل مسيرات السلام 2 ،وهنا نسجل الفارق بين قيادة الداخل التي كانت تتحرك طبقا لمعطيات يوفرها الواقع الحربي اليومي في مواجهة العدو وبين نوايا قيادة الخارج التي كانت تخطط على الورق وتضبط حساباتها السياسية على ضوء إعتبا رات سلطوية من خارج دوائر المعركة[1].

وعلى سبيل المثال اجتماع العقداء الأربع الذي عقد في الداخل والذي كانت نواياه نزيهة ولم يكن موجها ضد أي كان بقدر ما كان ضرورة ملحة لإعادة امتلاك زمام المبادرة وتذليل العقوبات التنظيمية والتمويلية لقوات الثورة ومواجهة التطورات اللوجستيكية لقوات العدو.

إلا أن هذه المبادرة فشلت ومن بين أسباب فشلها:

- ✓ كونها صادرة عن أصحاب الداخل وليست من صنيع قادة الخارج.
- ✓ تخلف الولاية الخامسة عن حضور المؤتمر.
- ✓ عدم مشاركة الولاية الثانية في المؤتمر مشاركة فعلية كما أسلفت الذكر.
- ✓ أعتبر المؤتمر من قبل قادة الخارج مؤامرة ضد الثورة وهكذا حكم عليه غيابيا بالإعدام.

[1] لخضر بورقعة: المصدر السابق، ص 19-20.

وبعد أن أصبحت هيئة الأركان العامة يتعاظم نفوذها على حساب الحكومة المؤقتة وباءاتها الثلاث الأقوياء، عرفت عدة إنقلابات عسكرية، حيث حدثت أول مرة مواجهة عسكرية بين الهيئتين عقب إسقاط جيش الحدود لطائرة عسكرية فرنسية على الأراضي التونسية وأسره لطيار الذي كان يقودها، ولكن فرنسا ضغطت بشدة على الرئيس التونسي لحبيب بورقيبة لإطلاق سراح الطيار فقام بورقيبة بالضغط هو الآخر على الحكومة المؤقتة التي أمرت هيئة الأركان بإطلاق سراحه وهو ما رفضته هذه الأخيرة، مما دفع أعضائها إلى تقديم استقالتهم وأكسبهم ذلك تعاطف ضباط وجنود جيش الحدود[1].

إن النزاعات التي عرفت في الخارج، والتي كان ورائها مسؤولون سابقون أو قادة الولايات تعود إلى تعدد الإطارات الراكنة في الخارج خاصة إطارات الأوراس والناحية القسنطينية، الذين أبدو فعالية أقل مما كانوا عليه في الداخل مما سمح للضباط الذين تكونوا في الجيش الفرنسي أن يأخذو أماكنهم، لأن الاتجاه السائد في جيوش الحدود، تحول من اعتماد حرب العصابات إلى إعداد حرب كلاسيكية بعدة فيالق تتحرك على جبهات واسعة.وفي هذه الحالة لم تكن تجربة حرب العصابات التي يمتلكه إطارات الأوراس كافية عندما يتم الاستغناء عنهم بحجة عدم فعاليتها، فإن ذلك حتما سيولد لديهم شعور بالتهميش والمرارة، وهذا ما سيللق توترات وأزمات .وكمحاولة لحل هذه الأزمات تم عقد اجتماع والذي عرف باجتماع العقداء العشرة، والذي يعد نهاية لأزمة مفتوحة، بسبب التوتر الحاد الذي كان يخيم على نقاشات الاجتماع.

وهذا بفعل وجود تحالفات ضيقة ومتعارضة كأن أصحابها يسعون إلى تقلد مسؤوليات والحصول على ترقيات، وتصفية خصومهم.

وكانت الخلفية العامة للنقاشات كالعادة المشكلة في نفس الخطاب:احترام مبادئ الثورة، والقرارات المتلدة في اجتماعات سابقة للحكومة وفي مؤتمر الصومام، أما في الحقيقة قد كان

[1] الطاهر زبيري: نصف القرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، ط1، دار الصحافة، الجزائر، 2011، ص 11.

النزاع حادا حول المناصب الحساسة، إذ تخلل الاجتماع تهديد وابتزاز وانقلابات مفاجئة في المواقف كما تخللته إنقطاعات كثيرة، وتوجع إجتماع آخر والذي انعقد بطرابلس وهو إجتماع المجلس الوطني للثورة بين 16 ديسمبر 1959 إلى غاية 18 جانفي 1960، حيث كان انشغاله العميق بأمور الداخل إذ كان يجب دعم الجيش بالداخل عدة وعدد، إلى جانب تنصيب قيادة ميدانية، فقد تقرر مرة أخرى إدخال بعض الإطارات إلى أرض الوطن ، بإختراق الحواجز الحدودية[1].

ولم تتمكن هيئة الأركان من تحقيق المهمة التي جاءت من أجلها وهي ت وحيد قيادة الجيش إلا جزئيا، وذلك لأن نفوذها على ولايات الداخل كان ضعيفا، فالعلاقة كانت تتلص تقريبا في مراسلات واتصالات لاسلكية أو ما شابه ذلك، مما يبقي عليها كعلاقة شكلية، أما ما وراء الحدود فالجيش كان مدربا ومجهزا ومسلحا بما يسمح له بقيادة عمليات واسعة جدا، وكان من الصعب إدخال تلك الأسلحة الضلمة والحديثة عبر الحدود إلى الداخل وبقدر ما كانت هيئة الأركان تدرك جسامة التضحيات التي على جيش التحرير الوطني أن يقدمها في معاركه على الحواجز والمناطق الحدودية الباردة، بقدر ما كانت واعية بدورها المركزي وبقوتها المتزايدة.

وقد أتيح لها أن تلاحظ سلوك الرجال ومواقفهم. ومن جهة أولئك الذين يتكبدون الخسائر يوميا ويسقطون بالآلاف في الداخل، ومن جهة أخرى أولئك الذين يعيشون في مأمن من المعاناة والأخطار اليومية، وينسون أنفسهم أحيانا فيتصرفون تصرفات غير راشدة أي قيادة الجيش في الخارج[2].

وبعد أن أصبح استقلال الجزائر قاب قوسين أو أدنى، أصبح العديد من القادة يتطلعون إلى السلطة وبالأخص هواري بومدين بعد سيطرته على جيش الحدود، لكن سيطرته على جيش الحدود القوي لم يكن كافيا للوصول إلى السلطة لأنه كان يفتقد للشرعية التاريخية فراح يبحث عن التحالف مع شخصيات تاريخية تمكنه من الحكم من خلف ستار، فأرسل عبد العزيز بوتفليقة إلى فرنسا لمقابلة بوضياف في السجن ليعرض عليه فكرة التحالف لكن

[1] محمد ثقية :الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمال، تر عبد السلام عزيزي، د ط، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص 568-570.

[2] محمد ثقية: المرجع السابق، ص570.

بوضياف كان يميل أكثر للتعامل مع كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة فرفض عرض بومدين ولجأ بوتفليقة إلى أحمد بن بلة الذي كان يحظى بدعم الرئيس المصري جمال عبد الناصر ووافق بن بلة على هذا العرض[1].

وبعد إطلاق سراح الزعماء الخمسة من السجن عقب التوقيع على إتفاقية إيفيان ووقف إطلاق النار في 19 مارس 1962 تجددت الصراعات بين مختلف الزعماء للداخل والخارج العسكرية منها والسياسية، ولكن بأكثر حدة هذه المرة، فالمنتصر منهم سيحكم الجزائر المستقلة[2].

المبحث الثاني: الدعم اللوجيستيكي لجيش الحدود

المطلب الأول: الدعم عبر الحدود الشرقية.

لقد هبت الدول المحاذية للحدود الشرقية الجزائرية إلى مساندة الثورة بما تملك من وسائل لتأييد القضية الجزائرية سواء المادية أو المعنوية وبدافع الشعور الوطني والديني، وكان ذلك الاندفاع الشعبي ناتج عن طبيعة الثورة الجزائرية نفسها، وكذا الظروف العامة التي إندلعت فيها والمتمثلة في تونس وليبيا[3].

1. تونس: كانت تونس البوابة الشرقية للثورة الجزائرية في دخول الأسلحة والمئونة الحربية إليها وقد أكد العديد من المجاهدين أن الحدود التونسية كانت من أهم المعابر للمجاهدين ونقل الأسلحة القادمة من ليبيا ومصر الشقيقتين، حيث ارتكز الدعم المادي بالنسبة للحكومة التونسية على فتح حدودها للثورة الجزائرية إلى جانب إنشاء مراكز لتجميع الأسلحة .ورغم التقلبات السياسية لنظام بورقيبة الحريص على إرضاء فرنسا[4].

لم تبلل تونس على مساندة الثورة وعبر أراضيها كانت تتدفق الأسلحة للجزائر، ورغم الصعوبات الداخلية التي واجهتها الحكومة التونسية في سياستها وبعض المعارضين.....إلا

[1] الطاهر زبيري: المصدر السابق، ص 12.

[2] الطاهر زبيري :المصدر السابق، ص 13.

[3] محمد ودوع: الدعم الليبي للثورة التحريرية، دط، منشورات الرياضين، الجزائر، دت، ص 68.

[4] محمد زبير وموسى أمزوري: المرجع السابق، ص57-59.

أنها ساهمت إلى حد بعيد في فتح مجال تسليح الثورة الجزائرية، ونظرا لموقع تونس الجغرافي فقد سمح لها بأن تكون قاعدة إستراتيجية حيوية من حيث التمركز والتدريب والتلطيط للعمليات العسكرية والهجومات، حيث كان حوالي 20000 جنديا يقيمون بها ويقومون بعمليات عسكرية ضد القوات الفرنسية وتخ ريب الأسلاك الشائكة المكهربة، كما قدمت الحكومة التونسية لجيش التحرير خمس شاحنات عسكرية كهدايا لتسهيل نقل المئونة كما كانت التجهيزات التي تصل إلى جيش التحرير في الداخل معفية من الضرائب الجمركية[1].

2.ليبيا: لقد كان الشعب العربي الليبي من السباقين لدعم كفاح الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي، وكانت مواقفه بارزة ومميزة أيضا ومن مظاهرها: أنشأت ليبيا لجنة من أجل جمع التبرعات لجيش التحرير الوطني، وشرعت بعد ذلك مباشرة في ممارسة نشاطاتهم الملتلفة سواء في جمع التبرعات أو القيام بعمل إعلامي دعائي للثورة الجزائرية، وذلك من خلال تنظيم تجمعات شعبية، ومعارض ومحاضرات وندوات علمية، ففي المجال الأول والمتعلق بجمع الأموال والتبرعات، تم طبع إيصالات من فئات مالية مختلفة القيم، وتكوين صندوق مالي خاص بتلك التبرعات، ساهمت ليبيا بدعم الجزائر عسكريا وذلك من خلال مساهمتها في عمليات نقل الأسلحة والعمل على إخفائها وصيانتها[2].

وقد استمرت عملية نقل الأسلحة عبر الخط البري الشمالي، ففي الفترة ما بين 15 و22 جويلية 1957 كانت حوالي 1500 قطعة سلاح قد عبرت ليبيا نحو المدينين بتونس، أما في العشرين من نفس الشهر فقد عبرت حولي 6 شاحنات تحمل حوالي 900 قطعة سلاح، وخمسة أيام بعد ذلك كانت حوالي 800 قطعة سلاح قد عبرت عبر الخط تم إفراغها بمنطقة زوارة التي تبعد حوالي 100 كلم غرب طرابلس[3].

[1] محمد زبير وموسى أمزوري :المرجع السابق، ص 59.

[2] محمد ودوع :المرجع السابق، ص **71-78**.

[3] محمد ودوع :المرجع السابق، ص **299**.

وقد غنمت الثورة 100 طلقة خارقة للدروع الخفيفة و2400 رشاش من نوع طومسون و120 قنبلة يدوية، ولم تكن هذه الأسلحة لتصل إلى الثوار في الجزائر لولا مساعدة ليبيا التي قدمت كل ما في وسعها لتسهيل عملية جمع الأسلحة.وقد استعملت كل الوسائل والحيل لنقلها عبر الحدود الليبية التونسية وبعد ذلك إدخالها إلى الجزائر[1].

وفيما يخص تطوع الأجانب في صفوف الثورة الجزائرية، فقد كان لفتح باب التطوع في صفوف الثورة وقع كبير على الجماهير الليبية، إذ بمجرد أن شاع هذا الخبر أسرعت لجنة جمع التبرعات لصالح الثورة إلى فتح قائمة للمتطوعين الليبيين الراغبين في الجهاد دفاع عن الجزائر[2].

وكانت لجنة التبرعات للثورة الجزائرية قد تمكنت من جمع حوالي 657 ليبي مستعد للتطوع في الثورة الجزائرية وهذا في ظرف وجيز جدا، وكل هؤلاء المتطوعين مسجلين بأسمائهم وأعمارهم وعناوين سكناهم[3].

وهكذا تحولت الثورة من صراعها ضد الاستعمار الفرنسي إلى حرب مواقع وصراع إستراتيجي، وهذا الذي دفع قادتها إلى العمل على توسيع دائرة القتال، وفي هذا الإطار جاء فتح جبهة الصحراء لاسيما على الحدود الجزائرية الليبية، وكان ذلك بهدف تشتيت قوات الاستعمار الفرنسي وكذا تخفيف الضغط الذي كان مضروب على وحدات جيش التحرير في الشمال، إضافة إلى ذلك فإن فتح جبهة الصحراء كان عبارة عن جواب على ادعاءات الاستعمار الرامي إلى فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال.ومن خلال المساعدات الملتلفة

[1] عبد الرحمان عمراني: التسليح المواصلات أثناء الثورة التحريرية 1962 – 1954، دط، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر،2001، ص 96.

[2] محمد ودوع :المرجع السابق، **ص 29**.

[3] محمد ودوع: المرجع نفسه، ص **299**.

التي كانت تقدمها الدول المجاورة للجزائر، فإن ليبيا وجدت نفسها طرفا مشاركا بصورة أو بأخرى في الحرب التي كانت تخوضها الجزائر ضد الاستعمار الفرنسي[1].

المطلب الثاني: الدعم عبر الحدود الغربية

لنجاح أي حرب أو ثورة لابد لها من إنشاء قواعد خلفية من أجل تأمين الإمدادات بالمؤن والأسلحة والذخيرة الحربية، وكذلك من أجل علاج الجرحى والمرضى والتأطير وتدريب الجنود، كذلك وجه قادة الثورة أنظارهم إلى البلدان العربية في المغرب الكبير.فقام مسؤولو جبهة التحرير في الولاية الخامسة في مارس 1955 بالإستقرار في مدينة الناظور المغربية، أين إستفادوا من دعم جيش التحرير الوطني المغرب.وفي 19 سبتمبر أنشأت في مدينة وجدة جبهة التحرير الوطني التي ستقوم بوضع خلايا في كل المدن المغربية وتشكيل مستشفيات ومراكز الراحة.

كما كان صناعة الأسلحة جد مهم، فاستحدثت جيش التحرير الوطني ورشات ومصانع لصناعة الأسلحة[2]. خاصة بعد مؤتمر الصومام فقد فكرت قيادة الثورة في إقامة معالم لصناعة الأسلحة وذخيرتها الحربية من مدافع الهون، البازوكات، ومدافع رشاشة، وقنابل يدوية، ومتفجرات وألغام، والأسلحة البيضاء، فأقامت معامل لهذه الصناعة بضواحي الرباط والدار البيضاء، ومكناس بأسماء مستعارة، وإستعانت الثورة بالخبرة الأجنبية والتقنية مثل:الألمان، الهولنديون، الإنجليز، واليونانيون في أرض المغرب والجدول التالي يوضح ذلك[3]:

المنطقة	سنة بداية التصنيع	نوع السلاح

[1] محمد ودوع: المرجع السابق، ص **328-329**.

[2] جبراج لعراج: الثورة الجزائرية وعلاقتها بالمغرب الأقصى 1962 - 1954، دط، مكتبة الرشاد، الجزائر، 2013، ص 250-253.

[3] جبران لعراج: المرجع السابق، ص **253**.

تطوان	1958	قنابل يدوية نوع إنجليزي
سوق العربة	1958	تركيب قنابل وقنابل يدوية إنجليزي
بوزنيقة	1959	تركيب قنابل أمريكية وأسلحة بيضاء
تمارة	1960	رشاش خفيف، رشاش من نوع 49 وأسلحة بيضاء
صخيران	1960	مرتي عيار 45 محمول على الظهر والمتفجرات
محمدية	1960	مرتي عيار 45 و80 ومتفجرات وأسلحة بيضاء

ولقد كان للسكان المغاربة الدور البارز ولأثر في عملية نقل الأسلحة وتمريرها من المغرب إلى الجزائر حيث قامت قيادة الثورة بعرض على حرفي بمدينة فاس بصنع قلال الفلار التي كان يوضع في جوفها السلاح وتشحن بعد ذلك تلك القلال إلى الجزائر عن طريق التاجر "محمد سياس" الذي يعتبر من أهم العاملين في استيراد وتصدير الفلار من مدينة وهران.كما كانت قوافل الأسلحة المحمولة على ظهر البغال تنطلق من المناطق الجبلية في الريف المغربي، حيث وجدت الثورة تأييد لا حدود له من طرف السكان ثم عبر الحدود للتوجه إلى مغنية، بعد وصول الأسلحة تتوزع على مجموعات جيش التحرير الوطني وكانت الحمولة تشمل أساسا على مسدسات ورشاشات وأسلحة وذخائر من كل عيار[1].

ولقد لعب المغرب شعبا وحكومة دورا بارزا في فك الخناق على الثورة الجزائرية بفضل مساعدته لنشاط الدبلوماسية الجزائرية التي كانت تنتقل بين المغرب وإسبانيا، ما سهل مهمة الحصول على الأسلحة وتمريرها إلى داخل الجزائر، فقد كانت أروبا تقريبا مصدر السلاح الوافد إلى الجزائر، إذا كان ينقل عبر السفن إلى الشواطئ الإسبانية أو المغربية وبعدها كانت تتولى العناصر المغربية والجزائرية في عملية إنزاله والتنسيق مع شبكة تهريب الأسلحة بغية تمريرها إلى الجزائر.

[1] جبران لعراج: المرجع نفسه، ص **52**.

كما ساهمت الحكومة المغربية وشعبها الشقيق عل توفير الجو المناسب من أجل تكوين جيش التحرير الوطني لمراكز الاستقبال.

فقد قدمت الحكومة المغربية كل التسهيلات الإدارية لنشاط الثوار الجزائريين بقاعدة المغرب الأمر الذي أدى إلى دعم القدرات العسكرية للولاية الخامسة[1].

المبحث الثالث: أهم العوائق التي تعرض لها جيش الحدود

المطلب الأول: مشكلة السلاح

سبقت الإشارة إلى أن جيش التحرير في بداية نشأته لم تتوفر لديه سوى بعض المئات من القنابل الحربية من مخلفات الحرب العالمية الثانية، ومن خلال السنة الأولى من نشاطه كان مصدر تسليحه الأساسي هو فيما يغنمه من العدو وما لدى المواطنين من أسلحة مخبأة، معظمها بنادق صيد عند انطلاق الثورة[2].

إلا أنها لم تكن كافية في مواجهة قوات العدو الهائلة التي حضت بها السلطات الاستعمارية بهدف سحق الثورة[3].

ويعود السبب في ذلك إلى بقاء هذه الأسلحة مدة طويلة في باطن الأرض، وبالتالي تعرضها للبلل والرطوبة .فقد كانت صالحة للاستعمال بنسبة العشر، أي أن طلقة واحدة من بين عشرة طلقات نارية تكون صالحة[4].

فقد كان هذا أكبر مشكل واجه الثورة عشية إندلاعها في 1954، حيث لا يمكن أن تنطلق للعمل المسلح في ظل نقص الأسلحة.كان هذا جانب هاما جدا بالنسبة لانطلاق

[1] جبران لعراج: المرجع السابق، ص **254-255**.

[2] أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005، ص 70.

[3] أحسن بومالي: أدوات التجنيد والتعبئة الجماهرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، **1954-1956**، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص 98.

[4] طاهر جبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1962 - 1954، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2013، ص 114.

العمل المسلح، فهو صعب الحرب وبدونه لا يمكن الحديث عن العمليات المسلحة، إذ تتسبب الأسلحة مثلا في جعل الانطلاقة تكون ضعيفة في معظم المناطق، بإستثناء منطقتي القبائل والأوراس بدرجة أقل، ونتيجة لذلك فقد أضحى مشكل الحصول على الأسلحة هو الشغل الشاغل لقادة الكفاح حتى لا يخنق العمل المسلح في مهده[1].

ورغم بساطة العتاد الحربي فإن معظم عمليات وهجومات أول نوفمبر كانت قد استهدفت المناطق العسكرية والثكنات، وذلك بهدف الحصول على الأسلحة التي سيكون لها الدور الحاسم في تحديد مسار الثورة فيما بعد.ومع ذلك فإن هذا المشكل سوف يظل مطروحا خاصة مع تطور أحداث الثورة وتزايد عدد المنضمين إليها الأمر الذي كان يؤكد أن الثورة كانت في حاجة ماسة للأسلحة والعمل على توسيع رقعتها[2].

للإلمام بالمشاكل التي تعرضت لها عملية الإمداد بالسلاح نذكرها على النحو الآتي:

1. الطابع الاستعجالي الذي تميزت به الانطلاقة، حيث لم تتح فرصة التحضير الميداني المنسق من خلال إعداد الرجال والسلاح، الأمر الذي أدى إلى تعثر النشاط الثوري في المناطق الثانية والرابعة والخامسة، ويعتبر مشكل السلاح من الصعوبات الميدانية التي لم يتمكن قادة الثورة من تجاوزها خلال المرحلة الأولى من عمر الثورة التحريرية 1954-1956.

2. الملاطر التي واجهتها عمليات الإمداد بسبب تشديد المراقبة من طرف المصالح الفرنسية الخاصة عبر الحدود الشرقية والغربية وفي أعالي الجبال، الأمر الذي أدى إلى فشل الكثير من عمليات التهريب للأسلحة.

3. ضعف قدرة وسائل التهريب عبر الحدود الجزائرية التونسية والحدود الجزائرية الليبية وعدم توفر الإمكانيات المادية (وسائل النقل الثقيلة كالشاحنات مثلا)[3].

---

[1] محمد ودوع: المرجع السابق، ص 267-268.

[2] محمد ودوع: المرجع السابق، ص **268**.

[3] طاهر جبلي: المرجع السابق، ص **222-223**.

4. انتشار وتمركز القوات الفرنسية في تونس والمغرب قبل استقلالها في ربيع 1956 من جهة، ووجود القوات العسكرية الأمريكية والبريطانية على التراب الليبي من جهة أخرى، وهذا الذي صعب من عملية عبور الأسلحة على أراضيها.

5. عمليات التمشيط الواسعة التي مارستها القوات الاستعمارية في الأوراس والشمال القسنطيني وأثارها في عزل المناطق عن بعضها البعض وتثبيط أي عملية إتصال لها بالخارج.

6. تذبذب السياسة الاسبانية بصورة مفاجئة في الكثير من الأحيان، حيث كانت تغض البصر عن عمليات تهريب السلاح إلى الثوار الجزائريين عبر مناطق احتلالها في الريف المغربي وسرعان ما تتراجع عن موقفها، السبب الذي أدى إلى فشل الكثير من مخططات عمليات التهريب، وتعديل وجهة سير المراكب المكلفة بمهمة نقل الأسلحة إلى وجهة أخرى غير معلومة[1].

ولهذا أصبح من الضروري البحث عن مصادر أخرى للأسلحة إضافة إلى المصدر المحلي، ولتحقيق هذا الهدف لجأت الثورة الجزائرية إلى الدول العربية، خاصة بعد الوعود التي كانت قد قدمتها بعض الدول العربية إلى قادة الثورة لدعمها لاسيما جانب التموين والسلاح.

ولكن يبدو أن هذه الوعود لم تكن بالسرعة التي كانت تسير بها وتيرة الثورة، لذلك فإن القادة لم ينتظرو تحقيق تلك الوعود، فالعملية كانت صراعا ضد الوقت، وأي تأخر لا يكون في مصلحة الثورة التي كانت في مرحلة تعاني الكثير من المشاكل التي كانت في مقدمتها نقص الأسلحة[2].

[1] طاهر جبلي: المرجع السابق، ص 222.

[2] محمد ودوع: المرجع السابق، ص 268.

المطلب الثاني: خطي شال وموريس

تعود فكرة إنشاء الخطوط المكهربة إلى الجنرال فانكسام قائد منطقة الشرق القسنطيني الذي أراد تطبيقه في الفيتنام أثناء حرب الهند الصينية، غير أن ذلك لم يتم بسبب ضيق الوقت، فطبقت هذه الفكرة الجهنمية في الجزائر على يد أندري موريس(وزير الدفاع في حكومة بورجيس مونوري) الذي اقترح انجاز خط مكهرب يفصل الجزائر عن الحدود التونسية في نهاية عام 1956،[1] وبداية عام 1957 بعد تقديمه للبرلمان الفرنسي الذي صدق عليه فأصبح هذا المشروع يحمل اسم صاحبه" خط موريس"كما عرف" بسد الموت "أو " السد القاتل"، ويصرح الجنرال انه استوحى قراره هذا من قرارات مؤتمر الصومام القاضية بأولوية الداخل على الخارج والذي رأى فيه وسيلة يمكن من خلالها تشتيت شمل قادة الثورة الجزائرية، متبعا المبدأ القائل" :أن إصدار أي قرار يستوجب الاطلاع على قرار الخصم".

أما فكرة إنجاز" خط شال" فهي تعود الى الجنرال شال موريس قائد القوات الفرنسية آنذاك، والذي نسب إليه الخط وهو ثاني خط مكهرب من الجهة الشرقية، أقيم خلف الخط الأول من الشمال إلى الجنوب لتدعيمه وذلك في نهاية عام 1958 وبداية 1959 انطلاقا من غرب وشرق القالة ليتجه جزئه الأول نحو أقصى الشرق ليبلغ نقطة الحدود التونسية، ويعود على شكل دائري ليتجه مع جزئه الآخر نحو الجنوب محتضنا كل المدن والقرى الواقعة على الشريط الحدودي حتى يقترب من خط موريس قرب مدينة سوق أهراس ليتجها معا نحو الجنوب[2]، وقد كان هذين الخطين يمثلان سدا منيعا كلف الخزينة الفرنسية الكثير، إذ تألفا من أربع خطوط حديدية شائكة ومكهربة مجهزة بقنابل ضد الأشخاص، إضافة إلى

[1] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر: 1954-1956، الأسلاك الشائكة المكهربة دراسات وبحوث الملتقى الوطني حول الأسلاك الشائكة والألغام، المرجع السابق، ص 279.

[2] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، المرجع نفسه، ص 280.

الطائرات المجهزة للمراقبة، كما توفر هذا السد المكهرب على ممرات خاصة بالسيارات والمدرعات[1].

ويمتد خط موريس من موسى إبن مهيدي على البحر إلى قمة مدينة بشار أي ما يقارب من 700 كلم كلها أسلاك شائكة ومكهربة وملغمة مما صعب على المجاهدين اختراقها ويمتد بالضبط من قرية بن مهيدي بمحاذات الحدود الجزائرية المغربية وصولا إلى العريشة مسافة 220 كلم وهي غرب تلمسان، ثم هناك سهل الحلفة وهو مجهز برادار لرصد كل التحركات لجيش التحرير الوطني، وطوله 160 كلم.ومن دلي غرب عين الصفراء شرق الخط الحدودي تبدأ المرحلة الثالثة، وهي من عين الصفراء تقريبا إلى مدينة بشار وفيها 270كلم وكلها مجهزة بحراسة إلكترونية دقيقة بالعتاد وبالسيارات والمدرعات وبعشرات محطات توليد الكهرباء من الحجم الكبير لتزويد السد المكهرب بالطاقة الكهربائية 500 فولت.

أما خط شال فهو يمر من مدينة قالمة إلى تبسة، حيث بدأت فرنسا ترصد الأماكن التي يمر بها المجاهدين ومنعهم من التزويد بالسلاح من القواعد الخلفية للثورة.كما لم يكن هدفها منع المجاهدين من جلب السلاح فقط وإنما لحماية البترول بعد اكتشاف فرنسا للب ترول في حاسي مسعود سنة 1956 مما زاد اهتمامها بالصحراء الجزائرية، وعملت على منع المجاهدين من التسرب إلى المناطق البترولية وحماية السكك الحديدية والقطارات الحامية للبترول من حاسي مسعود إلى ميناء سكيكدة[2].

ومن خلال هذه الإجراءات التي قامت بها فرنسا المتمثلة في خطي شال وموريس استطاعت إلى حد ما الوصول إلى مرادها المتمثل في:

[1] منور صم: مذكرات مجاهد، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، دت، ص254.

[2] منور صم: المصدر نفسه، ص **245-247**.

- غلق المناطق الحدودية الشرقية والغربية من أجل منع الثوار بالاتصال بالعالم الخارجي.

- فصل الشعب عن جبهة التحرير الوطني، وذلك بعزل الشعب في المحتشدات والسجون وإقامة إدارة لها.

- القضاء على جنود جيش التحرير الوطني واحتلال المناطق التي يتمركز بها وفق سياسة التطهير التي بدأ تنفيذها بمناطق الغرب وانتهائها بالمناطق الشرقية[1].

[1] عبد الله مقلاتي: المرجع السابق، ص 99.

خلاصة الفصل:

وما توصلنا إليه من خلال هذا الفصل :أن جيش الحدود ساهم بشكل كبير في دعم الثورة وتسليحها، وكان له دور كبير في نجاحها رغم الصعوبات والعراقيل التي واجهته خاصة خطي شال وموريس، ومشكلة التسليح التي أثرت على مستقبل الثورة منذ الوهلة الأولى.إضافة إلى الخلافات والمواجهات التي عصفت بالقيادة، والتي كان محورها الصراع على السلطة.ورغم كل هذا إلا أن إرادة الجيش والشعب استطاعت في النهاية النيل من مكائد الاستعمار ومخططاته الجهنمية وتحقيق الحرية والاستقلال، الحلم الذي طال انتظاره منذ أن وطأة أقدام هذا المستعمر الغاشم.

الفصل الثالث

جيش الحدود ودوره في الصراع على الهيئات القيادية للثورة

(1960-1962)

أولا: نشأة الحكومة المؤقتة وتأسيسها: سبتمبر 1958

في سنة 1958 تلقت الثورة ضغطا عسكريا من طرف الجيش الفرنسي وفرق الأمن بمختلف وحداتها حيث أصبحت المبادرة من جانب الوحدات العسكرية الفرنسية التي تأقلمت مع أسلوب الحرب الثورية وقد عانى القادة في الداخل من السياسة العسكرية الفرنسية وأصبح حماس أول نوفمبر يتناقص.

كما نجد أن قوات جيش التحرير الوطني قد تعرضت لخسائر كبيرة في الأرواح داخل الوطن

وعلى الحدود المسيجة والمكهربة[1]، "خط موريس"[2]، هذا الخط كلف جيش التحري الكثير من أيام العمل الإضافية وخسائر في الأرواح والتأخر في وصول شحنات الأسلحة الى المجاهدين في الداخل، مما اضطربهم الى توسيع الهجمات التي كان يقوم بها المجاهدون في الداخل من أجل امتلاك السلاح وترعه من الفرنسيين[3].

ونتيجة لعدم تمكن جيش التحرير من اختراق خط موريس وللتقليل من فقدان الكثير من الشهداء الذين ارادوا اختراقه لجلب السلاح كان لزاما على لجنة التنسيق والتنفيذ ايجاد مخرج آخر وهذا ما جعلها تنشئ لجنة العمليات العسكرية[4].

---

[1] محمد العربي الزبيري ، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، 1954-1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 94.

[2] خط موريس: انشئ عام 1957، وهو عبارة عن شبكة هائلة من الاسلاك الشائكة وستة خطوط مكهربة عرضها 12 متر، اما طولها فهو يمتد على طول الحدود الشرقية من اول نقطة في الشمال على شاطئ البحر شرق مدينة القالة الى اقصى نقطة في الجنوب وهي قرية تقرين وهو مكهرب بقوة 15 فولط وارضيه مزروعة بمئات الالغام المضادة للافراد، ينظر: محمد العيد مطمر، هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، الجزائر، 2003، ص 38.

[3] الغالي الغربي، "نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية" الاسلاك الشائكة المكهربة، دار القصبة، الجزائر، 2009، ص 39.

[4] عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010، ص 11.

كذلك سادت روح الفوضى وعدم الانضباط لدى جيش الحدود واصبحت الخصومات واضحة بين ضباط جيش التحرير وذلك لأسباب عديدة منها اقدام كريم بلقاسم على فتح مناصب سامية في هياكل جيش التحرير الوطني، وهذا ما جلب له عدة مشاكل واتهم بالجهوية وبدأ يفقد نفوذه شيئا فشيئا داخل صفوف التحرير على الحدود، مما جعله رفقة القادة النافذين في لجنة التنسيق والتنفيذ يسعون لايجاد حل مناسب.

كما شرعت قوات الإحتلال العسكرية في تطبيق حق المتابعة ضد جنود جيش التحرير الوطني عبر الحدود، وذلك لتطبيق أوامر سلان الذي أصدر أمرا بحق المتابعة للمجاهدين وهذا ما تسبب في مجزرة ساقية سيدي يوسف بتونس[1].

ثانيا: التأسيس وصراع الباءات الثلاث

لقد ظلت فكرة التأسيس تراود قادة الثورة منذ عام 1956م[2]، حيث تبلورت هذه الفكرة خاصة اختطاف الزعماء الخمسة[3].

يوم 22 أكتوبر 1956م، وهذا بهدف الرد على العدوان الفرنسي الذي استهدف من ورائه القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال زعمائها[4].

كما كان للظروف التي عاشتها الثورة آنذاك لها تأثير كبير في اتخاذ الإجراءات اللازمة بدراسة الموضوع بأكثر جدية، حيث أنه ومع بداية سنة 1958م أصبحت الأوضاع داخل لجنة التنسيق والتنفيذ جد مقلقة خاصة عندما تم الإعلان عن مقتل عبان رمضان من

[1] محمد العربي الزبيري، كتاب، المرجع السابق، ص ص 93-94.

[2] محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، الطبعة الاولى، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص 105.

[3] وهم: احمد بن بلة، محمد خيضر، محمد بوضياف، حسين آيت حمد، الصحفي مصطفى الاشرف. ينظر: الطيب بن نادر، الجزائر، المرجع السابق، ص 159.

[4] محمد العربي الزبيري، كتاب، المرجع السابق، ص 104.

طرف الباءات الثلاث وحدوث الأزمة في لجنة التنسيق والتنفيذ، هذه الأخيرة التي أدت إلى فقدان الثقة بين عناصرها. ومن ذلك وجب إيجاد جهاز جديد يعيد الثقة لها ولأعضائها[1].

كما حل يوسف بن خدة محل فرحات عباس في رئاستها، ومن جهة أخرى عوض سعد دحلب كريم بلقاسم في وزارة الشؤون الخارجية، حيث كلف هذا الأخير بمنصب نائب رئيس المجلس ووزير الداخلية وعين أحمد بن بلة نائبا للرئيس، ونفس المنصب شغله محمد بوضياف[2].

أما حسين آيت أحمد، ورابح بيطاط ومحمد خيضر، فقد أوكلت إليهم مهمة وزراء دولة، بينماعبد الحفيظ بوصوف وزيرا للتسليح والاستخبارات، أما محمد يزيد فكان وزيرا للإعلام، ومحمدي السعيد وزيرا للدولة[3]، ونفس المنصب شغله لخضر بن طوبال كما ألحقت وزارة المالية والشؤون الاقتصادية ببن يوسف بن خدة حتى تكون للرئيس وسيلة للمراقبة وبعض الصلاحيات على الباءات الثلاث[4].

تم الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 19 سبتمبر 1958[5]، بالعاصمة المصرية القاهرة والتي كانت مقر للحكومة المؤقتة الجزائرية في بداياتها الأولى[6]، ثم نقل مقرها إلى تونس وذلك بسبب الدور الكبير الذي لعبته مصر وزعيمها عبد الناصر في الإطاحة بالحكومة المؤقتة من خلال دعمها لمؤامرة العموري، من خلال استقباله في مصر واستخدامه للمخابرات المصرية.

---

[1] محمد بجاوي، المرجع نفسه، ص 105.

[2] alistair horne ,histoire de la guerre d'algerie, Edition dahlab, Paris, 1980 .p 494 .

[3] عمار بوحوش، التاريخ، المرجع السابق، ص 587.

[4] دحلب سعد: المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007، ص 137.

[5] Abdelmadjid belkherroubi, La naissance , Op ,cit,p 83.

[6] سعد دحلب، المهمة، المرجع السابق، ص 84.

كذلك الدور الذي لعبته تونس في إلقاء القبض على العموري في أراضيها وعن طريق حرسها.

إن الدور السلبي الذي لعبته مصر في هذه القضية كان هدفه هوالإطاحة بالحكومة المؤقتة وذلك لأن جمال عبد الناصر لا يثق في الرئيس فرحات عباس[1]، الذي أبدى حسب رأيه ميولات مغاربية في مؤتمر طنجة المنعقد بين27 و29 أفريل 1958م، حيث اتفقت الأحزاب المغاربية[2]، على تشكيل جبهة موحدة وذلك مالم يرض الرئيس المصري الذي كان يؤمن بالقومية العربية، ولذلك كان يفضل تعيين أحمد بن بلة، رئيسا لها أولمين دباغين القريب من هذه الطروحات، كما أن الحكومة المصرية انزعجت من قادة الثورة منذ اطلاع رئيسها على وثيقة الصومام، حيث اعتبر أن الثورة الجزائرية لديها صبغة ماركسية[3].

وعلى هذا الأساس ظهرت قيادة جيش التحرير الوطني مقسمة إلى فرعين، حيث قام كريم بتعيين العقيد محمدي السعيد (قائد الولاية الثالثة) رئيسا للجنة التنظيم العسكري بالحدود الشرقية للجزائر والتي كانت تشمل الولايات الأولى والثانية والثالثة، وقام عبد الحفيظ بوصوف من تعيين خليفته في الولاية الخامسة العقيد هواري بومدين رئيسا للجنة التنظيم العسكري بغرب البلاد والتي كانت تشمل الولايات الرابعة، الخامسة والسادسة[4].

وهنا يذكر أدريس خضير في كتابة البحث في تاريخ الجزائر الحديث بأن بوصوف لم يحسن الاختيار وهذا لأن بومدين غريب عن الجهة، وهو شخص مجهول ليس له ضلع في السياسة ولا في الثورة[5]، ولكن أنا لا أتفق مع ما ذهب إليه وأعتقد أن الكاتب أراد تصفية

---

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الطبعة الأولى، دار القرب الاسلامي، بيروت، 2007، ص 92.

[2] جبهة التحرير الوطني، حزب الاستقلال، والدستور الجديد. (ينظر: حميد عبد القادر، فرحات، المرجع السابق، ص 208).

[3] سعد دحلب، المهمة، المرجع السابق، ص 208.

[4] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، المرجع السابق. ص472.

[5] البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962). - الجزء الثاني.- دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006. - ص 258.

حسابات مع بوصوف وبومدين، فحرف الأحداث عن حقيقتها، وأغفل أمرا أساسيا وهو أن بومدين بمجرد تنصيبه تمكن من تنظيم الفرع الذي أسند إليه تنظيما عصريا تميز في ذلك بالدقة والتخطيط والانضباط في ممارسة النشاط العسكري، واستطاع في ظرف قصير أن يثبت ويطور أجهزة الاستعلامات والإمدادات التي أنشأها سلفه ومعلمه عبد الحفيظ بوصوف، وتجاوز بدون كثير عناء مسالة الأشخاص، إذ عرف كيف يختار محيطه الضيق، ويفرض جو الأخوة والتعاون بين الجميع، لكن العقيد محمدي السعيد لم يحالفه النجاح في تأدية مهمته، إذ وجد صعوبة جمة في إقناع نوابه بمسؤوليته عليهم، ولذلك راح كل واحد منهم يعمل مستقلا[1]، ومباشرة من الولاية التي جاء منها، أو كان يشرف عليها[2].

فحسب علي كافي أن تشكيل الحكومة المؤقتة كان مفاجأة لدى قادة الولايات ، فرغم كون هؤلاء أعضاء في المجلس الوطني للثورة، إلا أن استشارتهم لم يأخذ بها أصحاب الخارج، بل كانت قيادة الخارج تبعث إليهم برقياتها المتكررة كان محتواها: * إنتظروا حدثا هاما يوم 19 سبتمبر، ثم بين علي كافي بأن تعين فرحات عباس رئيسا للحكومة كان له رد فعل سلبي من مجاهدي الولاية الثانية، الذين تأكدوا من أن صراعا قويا سينطلق في صفوف قيادة الثورة[3].

[1] من ذلك نذكر العقيد محمد العموري، الذي كان يشرف على الولاية الأولى، والذي لم يكن يطمئن لأي واحد من الباءات الثلاث الذين كان يرى أنهم أقل بكثير من المسؤولية المدندة إليهم، وكذلك الأمر بالنسبة للعقيد عمارة بوقفز الذي كان يشرف على القاعدة الشرقية. أنظر: محمد العربي زبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1942-1992)، ج2، دار هومة للنشر، الجزائر، 2008، ص 168.

[2] المرجع نفديه. ص 140.

[3] علي كافي، مذكرات الرئيس على كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، (1962 1946) ، 2013، ص225-

وتدعيما لهذا الرأي، ذكر فتحى الديب، وصول برقيات احتجاج من قادة الداخل ابتداء من شهر أكتوبر، إنتقدوا خلالها قيام لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل الحكومة دون دعوة المجلس الوطني للانعقاد، معتبرين الأمر مخالفة صريحة لتنظيمات قيادة الثورة[1].

ثانيا: الباءات الثلاث

1. كريم بلقاسم:

ولد في ذراع الميزان بمنطقة القبائل في 14 ديسمبر 1922، من أصول ريفية برجوازية، تحصل على الشهادة الابتدائية سنة 1936 ، كان عضوا في المنظمة الخاصة، وقد لعب دورا كبيرا في القضاء على الأزمة البربرية في منطقة القبائل عام 1949، وكافأه مصالي الحاج على ذلك بترقيته إلى مسؤول الحزب على كل منطقة القبائل، إنضم إلى لجنة الخمسة التي إنبثقت عن لقاء مجموعة 22 الذي لم تشارك فيه منطقة القبائل[2]، عين بعد ذلك عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى والثانية والثالثة، كما عين نائب الرئيس الحكومة ووزيرا للقوات المسلحة في الحكومة المؤقتة الأولى، وشغل منصب وزير الخارجية في الحكومة المؤقتة الثانية، وكلف في الثالثة بوزراة الداخلية، كما كان رئيسا للوفد المفاوض في اتفاقيات إيفيان[3].

2. عبد الحفيظ بوصوف:

ولد بميلة سنة 1926، من عائلة متوسطة الدخل، إلتحق بمقاعد الدراسة حتى وصل إلى درجة الأهلية بالفرنسية، إنضم إلى صفوف حزب الشعب الجزائري، وكان عضوا في المنظمة الخاصة[4]، شارك في لقاء مجموعة 22 بالمدنية، تولى قيادة الولاية الخامسة (الغرب

[1] فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية (1954-1962)، دار هومة للنشر، الجزائر، 2007، ص 400.

[2] رابح لونيسي . - الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين، المرجع السابق، ص 29.

[3] Benjamin stora - Dictionnaire Biographique de : Militants nationalistes Algériens (1926-1954) .-Op-cit

[4] Benjamin Stora - Op.cit - P323.

الجزائري)، كما عين عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية والثالثة، يتميز بوصوف بالكفأة والقدرة على التنظيم والصرامة والانضباط الشديد، ويعتبر مؤسس وزارة التسليح والاتصالات العامة، وبناء على ذلك شغل منصب وزير الاستخبارات والاتصالات في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية، وهو كذلك في الثالثة.

3. لخضر بن طوبال:

ولد بالخروب (ميلة) سنة 1923، إنخرط في حزب الشعب الجزائري سنة 1938، ويعتبر من قدماء المنظمة الخاصة، شارك في لقاء مجموعة 22، تولى قيادة الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) بعد استشهاد ديدوش مراد ثم زيغود يوسف[1]، عين عضو في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية والثالثة، كما شغل منصب وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة الأولى والثانية وهو كذلك في الثالثة، شارك في اتفاقيات إيفيان[2].

[1] دارابح لونيسي . – الجزائر في دوامة الصراع – المرجع السابق. – ص 26.

[2] قادة الولايات ، تاريخ الجزائر (1830-1962) ، القرص المضغوط، المركز الوطني للبحث والدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2003.

ثالثا: المفاوضات

مرت المفاوضات بعدة مراحل، وطال أمدها بفعل عدم جدية فرنسا بل حاولت من خلال الادعاء بالتفاوض اضعاف الثورة لكن الإنتصارات الميدانية والتفاف الشعب حول ثورته هو الذي أرغم فرنسا على الإستجابة لمطالب الثورة في التفاوض على أساس الإستقلال الذي دعت إليه منذ أول نوفمبر 1954.

1. **مرحلة المفاوضات بين الجدية والالتفاف.**

بدأت المفاوضات بصورة سرية بين فرنسا وجبهة التحرير بعد اندلاع الثورة الجزائرية، بحيث جرت عدة لقاءات بين مبعوثي الحكومة الفرنسية وبعض قادة الثورة كانت المبادرة فيها من طرف فرنسا، غير أن تلك البداية لم تعكس نيتها الحسنة أو رغبتها الحقيقية في حل المشكلة الجزائرية وانهاء الحرب، بقدر ما كان محاولة منها لجس نبض قادة الثورة والبحث عن ثغرة تتسرب من خلالها لإحداث انشقاقات داخل قيادة الثورة, على الرغم من كثرة اللقاءات والمقابلات التي جرى فيها التفاوض بين الطرفين فيما بين سنتي 1955-1956م إلا أنها باءت في النهاية بالفشل وذلك لعدة أسباب أبرزها عدم جدية فرنسا التي لم تكن مستعدة للمضي في هذا المسعى، وفي المقابل تمسك جبهة التحرير بمبادئ بيان أول نوفمبر 1954م حول مسألة الاستقلال[1].

لم تبدأ المفاوضات بشكل مباشر بين الطرفين فور وصول ديجول لرئاسة وزراء فرنسا فى يونيه 1958 بل بدأت قبل ذلك عند وصول حكومة جى موليه للحكم فى فرنسا من فبراير 1956؛ حيث جاء للحكم ومعه مشروع سياسى للتفاوض مع الجزائريين لكن بشرط ألا يكون هناك أى انفصال عن فرنسا، وكانت خطته تتمثل فى محاولة إنشاء مجلس تشريعى محلى في الجزائر يقوم بإصدار قوانين لا تنطبق على الأوربيين وإنشاء نظام سياسي يتمتع

[1] عزيز خيثر. لاتصالات و المفاوضات السرية بين فرنسا و جبهة التحرير الوطني 1955-1956 م, مجلة الحوار المتوسطي، العدد 03، المجموعة 09، الجزائر، 2019/01/05، ص 371.

بالاستقلال الذاتى فقط، وكان يحبذ فكرة عقد مفاوضات بشكل المائدة المستديرة يمثل فيها الشعب الجزائرى كافة الحركات السياسية بالإضافة لجبهة التحرير الجزائرية, الأمر الذى رفضته الجبهة جملة وتفصيلًا واعتبرت أنها فقط هى الممثلة لكافة أطياف الشعب الجزائري، وأخيرًا أراد جى موليه أن يحافظ على حكومته فأراد أن يكسب أصوات الأحزاب اليمينية الفرنسية فاتجه مرة أخرى لاستعمال القوة العسكرية للقضاء على الثورة الجزائرية, وزاد من تعقيد الموقف ما قامت به السلطات الفرنسية فى أكتوبر عام 1956 والحصار العسكري، وفى هذا التوقيت برزت فكرة اتحاد مغاربى بين المغرب وتونس لمساندة الثورة الجزائرية أو احتوائها، وبالفعل سافر وفد من قادة جبهة التحرير الجزائرية إلى المغرب للاجتماع مع الملك محمد الخامس، وكان مقررًا بعد ذلك أن يغادر إلى تونس فى 22 أكتوبر 1956، ولكن قامت المخابرات الفرنسية باختطاف الطائرة التى كانت تقل الوفد الجزائرى ونقلتهم إلى باريس، مما اعتبر تصعيدًا فرنسيًا خطيرًا استلزم وقف المفاوضات من الجانب الجزائري، واستمر الوضع كذلك حتى جاءت حكومة ديجول للحكم فى فرنسا فى يونيو 1959.[1]

لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا بارزا في تدويل القضية الجزائرية وإكسابها زخما وإطارا شرعيا فرض على فرنسا القبول بمبدأ التفاوض, ومن بين الوساطات السرية العديدة التي يجدور ذكرها ما سعى إليه "بومنجل" للتوصل إلى حل سلمي للقضية الجزائرية حين تم اختياره لربط الاتصال بين مندوب الحكومة الفرنسية جان-إيف غو-بريسونير (Jean-Yves Goëau-Brissonnière) وقادة الثورة الجزائرية بتونس في صيف 1957 والتي أدت عرقلتها وإفشالها إلى مغادرته باريس تفاديا لإلقاء القبض عليه.

ثم بدأت مرحلة جديدة من المفاوضات في مدينة مولان بفرنسا واستمرت خلال الفترة الممتدة من 25 إلى 29 يونيو 1960، ضم الوفد الفرنسي كل من روجي موريس، الجنرال الهوميردي كاسين أما الوفد الجزائري فضم أحمد بومنجل ومحمد الصديق بن يحي وفشلت

[1] بن يوسف بن خدة. اتفاقيات إيفيان, (الجزائر, ديوان المطبوعات الجزائرية, 2002), ص17.

بعد أن اشترط الجانب الفرنسي وقفا لإطلاق النار أولا إستسلام المجاهدين وفصل الصحراء عن الجزائر، وهو ما رفضه الوفد الجزائري المفاوض.

أدرك ديغول حساسية الموقف وتيقن من استحالة الحل العسكري, فبدأت مرحلة تقديم التنازلات النسبية من جانب ديجول وتم استئناف المفاوضات بلقاءات جدية ظاهرها نية منح الجزائر استقلالها في مدينة لوسرن (LUCERNE) السويسرية فيما بين 20 و22 فبراير 1961, شارك فيها عن الجانب الجزائري أحمد بومنجل والطيب بولحروف، وعن الجانب الفرنسي جورج بودبييرو وبرونو دولوس, مما أدى لاعتراف ديجول لاحقا بحق الجزائريين في إقامة دولتهم في 22 أبريل 1961، لكن نوايا فرنسا الحقيقية كانت تحوم وتتاور حول إعطاء الجزائر الحكم الذاتي بدلا من الإستقلال, حصول المعمرين على إمتيازات خاصة في الجزائر, فصل الصحراء عن سائر القطر, بالإضافة إلى إشراك أطراف أخرى في المفاوضات بديلا عن التفاوض المقتصر على جبهة التحرير وحدها.[1]

بدا الخلاف واضحا بين الوفدين في مدينة "لوسرن" فيما يتعلق بنقطة الصحراء, فقد أكد رئيس الوفد الجزائري "جورج بومبيدو" أن مسألة الصحراء لا نقاش فيها, مما عمق الخلاف وفشل جولة أخرى من المفاوضات.

ثم تحولت المفاوضات بعد لقاءات سرية في نيو شاتيل بسويسرا سنة 1961 نحو الاتفاق على الاعتراف بممثلي جبهة التحرير كممثل وحيد للشعب الجزائري, على أن تكون المفاوضات علنية ورسمية تختص بمناقشة القضايا والمسائل العسكرية والسياسية, مع استمرار ثبات المفاوضين الجزائريين على مبادئهم في مسألة عدم التنازل والتفريط في وحدة الأرض والشعب الجزائري.[2]

[1] ابن يوسف بن خدة, المصدر السابق, ص21, 22.

[2] بو علام بن حمودة. الثورة الجزائرية, ثورة أول نوفمبر 1954: معالمها الأساسية, (الجزائر, دار النعمان للنشر والتوزيع, 2014), ص536.

2. المظاهرات الجزائرية ضد الالتفاف الفرنسي.

اعتقد ديجول أن فرنسا بإمكانها تحقيق نصرا عسكريا باعتبار أن " الجزائر فرنسية" حسب سياسته التي تستند إلى هذا الإعتقاد ولكنه أمام الإنتصارات التي حققتها جبهة التحرير وجيش التحرير الوطني، اقتنع أن طريق النصر أصبح مسدودا وقد لمس هذه الحقيقة عندما زار الجزائر في ديسمبر 1960 ليشرح سياسته الجديدة فأستقبله الجزائريون يحملون العلم الجزائري وينادون بشعارات الجبهة وقد أكدت هذه المظاهرات على تمسك الجزائريين بتمثيل جبهة التحرير الوطني للشعب الجزائري وتزكيتهم لقيادتها كونها الممثل الشرعي الوحيد للشعب.[1]

3. عقبة التنظيمات المتطرفة أمام المفاوضات.

حصل ديغول بعد استفتاء يناير 1691 على الضوء الأخضر لمواصلة سياستاته التي أعلنها في التزام فرنسا بمنح حق تقرير المصير بعد ضغوط الثورة الجزائرية عليه، وقابل ذلك محاولة انقلاب الجنرالات (Putsch des Général)) المعارضين للمفاوضات السرية التي بدأتها حكومة رئيس الوزراء الفرنسي ميشال دوبريه مع جبهة التحرير الوطنية الجزائرية، واعلنوا الإطاحة بالرئيس الفرنسي شارل ديجول وتشكيل مجلس عسكري مكون من جنرالات الجيش الفرنسي المتقاعدون موريس شال (قائد عام سابق في الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي) وإدموند جوهوود (مفتش عام سابق في القوات الجوية الفرنسية) وأندريه زيلر (رئيس أركان سابق لـالقوات البرية الفرنسية) وراؤول سالان (قائد عام سابق في الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي)، ووقع الانقلاب مساء يوم 21 أبريل حتى 26 أبريل 1961, وكان من المقرر تنفيذ الانقلاب على مرحلتين: تأكيد فرض السيطرة على مدن الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي الرئيسية الجزائر ووهران وقسنطينة، يتبعه الاستيلاء على باريس, ويقود

[1] Algerian Independence. 1959_ 1962,case outcome: coin loss_Justor. https://www.justor.org/stable/10.7249/j.ctt5hhsjk.16

العملية في المدن الكولونيل أنطوان أرغود، مع هبوط جنود المظلات في المطارات الإستراتيجية. ولكن، رفض قادة الجيش في وهران وقسنطينة تلبية طلب شال بالانضمام إلى الانقلاب. وفي الوقت ذاته، وصلت معلومات عن المرحلة الخاصة بالمدن إلى رئيس الوزراء دوبريه من إدارة المخابرات في 22 أبريل، تم حظر جميع الرحلات الجوية والإنزالات في مطارات باريس، وصدر الأمر للجيش بمقاومة الانقلاب بكل الطرق الممكنة[1].

شكلت التنظيمات الارهابية المؤمنة بفكرة " الجزائر فرنسية " أخطر العقبات التي واجهت الثورة الجزائرية، وقد لاقت تلك التنظيمات تأييدا واسعا لدى غالبية الاوروبيين وبدى وكأنه القوة الوحيدة المسيطرة على المدن الجزائرية الكبرى، وحاولت بشتى الطرق تعطيل مسار المفاوضات, مما شجع ديجول على حل جبهة الجزائر الفرنسية وتطهير الجيش الفرنسي والأجهزة الأمنية من العناصر المتمردة، وعليه اتخذ قادة المعارضة من اسبانيا قاعدة خلفية لتنظيم صفوفهم والوقوف في وجه ديغول و سياسته حيث قاموا بتأسيس تنظيم (OAS) وهو تنظيم" إرهابي جديد يحمل اسم "منظمة الجيش السري" الذي رأسه الجنرال راؤول سالا.[2]

ثالثا: اتفاقيات إيفيان: الأهداف والنتائج والآثار الممتدة.

كانت لدبلوماسية الحرب نتائج إيجابية خاصة بعد أن إتسعت رقعة التأييد الدولي لإجبار ديجول على التصريح "إن هذا الوضع لا يمكن أن يجلب لبلادنا سوى الخيبة والمآسي، وأنه حان الوقت للخلاص منه" وجلوسه إلى طاولة المفاوضات والاعتراف بجيش التحرير وجبهة

[1] برهان هلاك. انقلاب الجنرالات الفرنسيين من أجل جزائر فرنسية, بوابة افريقيا الإخبارية, 01_06_2021. متاح على: :https://www.afrigatenews.net/article

[2] عبير سعيدان. منظمة الجيش السري AOS ونشاطها الإرهابي في الجزائر (1961_ 1962), رسالة ماجستير, شعبة التاريخ, قسم العلوم الإنسانية, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية _ قطب شتمة, جامعة محمد خيضر, بسكرة, الجزائر, 2012_2013.

التحرير الوطني كممثل وحيد شرعي للشعب الجزائري, بالإضافة إلى اعتراف الأمم المتحدة وأكثر من 20 دولة بالحكومة الجزائرية المؤقتة برئاسة فرحات عباس[1].

تعتبر اتفاقيات إيفيان نهاية للمرحلة الاستعمارية وبداية لمرحلة جديدة من تاريخ الجزائر، تميز من خلالها المفاوضون الجزائريون بالصلابة والالتزام بمبادئ الثورة التحريرية، حملوا على عاتقهم مصلحة الجزائر، وهو ما مكنهم من انتزاع الاستقلال، بعد التشبث بالمسائل الرئيسية المتعلقة بوحدة التراب الوطني وتحقيق الاستقلال الكامل, تعتبر الفترة الممتدة من 1960 إلى 1962، من أهم الفترات في تاريخ استقلال الجزائر، فهي مرحلة المفاوضات والاستقلال، وجاءت بعد تحقيق الثورة لعدة انتصارات على المستوى الدولي.

واستطاعت هذه الاتفاقيات أن تضع حدا لحرب إبادة تعرض لها الشعب الجزائري، وذلك بالرغم مما سجل عنها من سلبيات لا تقاس أبدا مع أهم إنجاز، وهو وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962، وذلك رغم الصعوبات التي عرفتها المفاوضات في مراحلها الأولى، بسبب المناورات الفرنسية وتمسكها بوجهات نظر مخالفة تماما لثوابت الجبهة خاصة تلك المتعلقة بالوحدة الترابية للجزائر, لكن المفاوضين لم يتنازلوا عن أي شرط من الشروط التي أملوها لوقف إطلاق النار، وظلت الصحراء دائما السبب في تعليق المفاوضات، وموقف فرنسا المتشدد كان بسبب ظنها أن الحكومة المؤقتة الجزائرية ستتراجع عن تصلبها وتلين بعض الشيء.

1. مفاوضات إيفيان الأولى.

انطلقت مفاوضات إيفيان الأولى يوم 20 ماي 1961 حيث جرت في مدينة إيفيان الفرنسية عند الحدود مع سويسرا، بين الوفد الجزائري برئاسة كريم بلقاسم بالإضافة إلى

[1] زعيم وطني ورجل سياسي جزائري، مؤسس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، عضو جبهة التحرير الوطني إبان حرب التحرير الجزائرية، أول رئيس للحكومة الجزائرية المؤقتة للجمهورية الجزائرية من 1958 إلى 1961، تم إنتخابه عند استقلال الجزائر رئيسا للمجلس الوطني التشريعي ليكون أول رئيس دولة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،.توفي 23 ديسمبر 1985.

السادة أحمد فرانسيس وزير المالية، سعد دحلب الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية، أمحمد يزيد مدير ديوان فرحات عباس، الطيب بولحروف، احمد بومنج مدير الشؤون السياسية لوزارة الإعلام، وضابطان من هيئة الأركان:الرائد سليمان قايد احمد، علي منجلي، رضا مالك الناطق الرسمي باسم الوفد، ومن الخبراء محمد حربي ومحمد بجاوي، والوفد الفرنسي برئاسة لوي جوكس يرافقه رولاند كادي فليب تييو، يوربي، والجنرال ، وبرونو دولوس، برنارد تريكو، والعقيد سيغان بازيز.

استهدفت فرنسا إيهام الرأي العام العالمي بصدق نيتها وعزمها على التفاوض, فقامت بعدة اجراءات عند انطلاق المفاوضات, حيث عادت مجموعة من الطائرات إلى فرنسا وأفرج عن 6000 معتقل معظمهم من مناضلي جبهة التحرير، ونقل القادة الخمسة من جزيرة ايل ديس إلى قصر توركان، وصاحبتها مناورة فرنسية مكشوفة بإعلان الهدنة من جانب واحد نظرا لأهمية الموقف التفاوضي, لكن الحكومة المؤقتة واصلت الحرب ولم تقبل الهدنة، فتعمدت المساومة عليها بإيقاف التفاوض.[1]

بدأ الوفدان في التفاوض باستعراض جوكس في اليوم الأول موقف الحكومة الفرنسية، ليرد رئيس الوفد الجزائري يوم 23 مايو، وبين أيام 25 و 27 مايو ناقش الوفدان المشاكل التي تم عرضها سابقا، ويوم 29 مايو اجتازت عقبة مناورة وقف القتال المكشوفة من طرف واحد, ثم ظهرت مناورة فرنسية أخرى بإلحاح الطرف الفرنسي على ضمانات للأقلية الأوربية, وموضوع الجنسية المزدوجة واعتماد اللغة الفرنسية اللغة رسمية في الجزائر، والمحافظة على الحقوق المكتسبة, وضمان الملكيات، ونفس الحقوق مع المواطنين الجزائريين, بالإضافة إلى إصرار فرنسا على فصل الصحراء, وأن يشمل حق تقرير المصير ولايات الشمال الثلاثة عشر واحتفاظ فرنسا بالمرسى الكبير، لكن الوفد الجزائري رفض المساس بالسيادة الوطنية ووحدة التراب الوطني وتشبث بموقفه, فأوقفت فرنسا المحادثات في يوم 13 يونيو، وقال

[1] Benjamin stora, histoire de la guerre d'Algérie1954-1962, éditions la découverte, nouvelle édition, paris, 2002 :p110.

جوكس:" توقفت المحادثات لأنها تتطلب مهلة من التفكير فربما كانت فرنسا تبحث عن خلق طرف آخر أقل تشددا من جبهة التحرير لتستطيع تحقيق مطالبها، هذا ما أوقف المفاوضات".[1]

2. مرحلة الضغط على ديجول.

بعد إيقاف فرنسا لمفاوضات ايفيان الأولى والتمسك بموقفها دعت جبهة التحرير الوطني الشعب الجزائري إلى تنظيم يوم احتجاجي ضد سياسة التقسيم وفصل الصحراء عن الجزائر، وهذا ما حدث بالفعل يوم 5 يوليو 1961 للضغط على ديجول من أجل استئناف المفاوضات والرغبة في الإستقلال، لتعلن الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة بمدينة ايفيان يوم 17 يوليو عن استئناف المحادثات بقصر لوغران لكن بدون جدوى، وتم استئناف المحادثات ما بين 20, 28 يوليو بنفس الحاضرين في اللقاء السابق ما عدا ممثلي هيئة الأركان، التي رأى فيها رضا مالك سوى إعادة محتشمة لإيفيان الأولى ووساطة رسمية تركيزها الوحيد هو إبقاء المباحثات المنطلقة منذ شهرين سارية ، و قد افتتح لويس جوكس اللقاء بتصريح ركز على مواقف فرنسا حول العنف و كذا قضية الأوروبيين المقيمين في الجزائر بالإضافة إلى تطبيق تقرير المصير على 13 ولاية لا غير, حيث ظهر جلياً التعنت الفرنسي ورغبته في اقتطاع الصحراء والذي كان سبباً في فشل المحادثات وفي المقابل احتوت محادثات لوغران على جلسات تم تخصيص لدراسة المسائل المتنازع عليها منها مشكلة الصحراء والتي كان لها النصيب الأوفر من النقاش.[2]

وشهدت لقاءا على حدا بين كريم بلقاسم ولويس جوكس في 26 يوليو، لتعلق المحادثات من جديد يوم 28 جويلية بسبب التعنت الفرنسي وعدم قبوله مبدأ التسليم في أطماعه إذ لم يتردد بالمطالبة بتقسيم الجزائر واقتطاع الجزء الصحراوي منها، ومنح الأقلية الفرنسية

[1] René gallissost, les accord d'évian, en conjoncture et en longue, DIR: Mustafa madi, édition casbah, Alger,1997, p:16.

[2] Mahfoud Kaddache, ET, l'Algérie se libéra1954-1962, ENAG, Algérie, 2010

امتيازات، كما أن الحكومة الجزائرية أرادت أن تربح الوقت للتغلب على الأزمة مع أركان الجيش، وخلال هذه الفترة حاول بورقيبة استرجاع مطار القاعدة الجوية البحرية لبترت، وأمام هذه الحادثة عبرت جبهة التحرير الوطني عن تضامنها مع تونس واقترحت وضع قوات جيش التحرير الوطني تحت تصرفها، حيث طلب مقابلة ديغول يوم 28فبراير 1961 حول هذه القضية غير أن الموضوع الرئيسي لهذه الزيارة كان حول ضمان توسيع بلاده من ناحية الحدود الصحراوية، في الوقت الذي كانت فيه الجزائر على وشك الحصول عليها[1].

كانت الصحراء دوما هي السبب في تعليق المفاوضات بين التمسك الفرنسي وعدم التنازل الشرعي من جانب جبهة التحرير، وظنت فرنسا أن موقفها المتشدد قد يمكنها من الضغط على الحكومة المؤقتة الجزائرية لتتراجع عن تصلبها ويلين موقفها بعض الشيء, لكن انتهت تلك الجولة بمبادرة الوفد الجزائري هذه المرة هو إلى تعليقها بسبب إصرار الحكومة الفرنسية على التنكر لسيادة الجزائر على صحرائها بالترويج لمغالطة تاريخية.[2]

وفي منحى جديد شهدت باريس يوم 17 اكتوبر 1961 انتقال الثورة إلى فرنسا بقيام الجالية الجزائرية بمظاهرات احتجاجية بسبب تراخي ديجول عن تمكين المفاوضات من تحقيق الاستقلال التام التي تجري بين الطرفين وكذا تعينه موريس بابون Maurice Papon رئيسا على شرطة باريس وهو على دراية من كفاءة هذا الرجل التي اكتسبها خلال وجوده في الجزائر كوالي على قسنطينة، وقدرته على كسر شوكة جبهة التحرير الوطني في العاصمة الفرنسية, واعتبر باحثون أن المجازر التي اقترفتها الشرطة الفرنسية ضد المهاجرين الذين خرجوا في تلك التظاهرات السلمية بباريس, بمثابة "تطهير عرقي" في حق الجزائريين, وفي هذا الصدد, أبرز الأستاذ محمد بن جبور من قسم التاريخ بجامعة وهران "أحمد بن بلة", لـ/وأج/, بمناسبة الذكرى الـ60 لهذه المجازر, أن الشرطة الفرنسية اثناء

[1] Agénor Charles robert, Genèse l'Algérie algérienne, ENAG, Algérie, 2010, p : 676.

[2] Mohamed Harbi, une vie debout, mémoires politiques1945-1962, tome : 01, édition casbah, Alger, 2001 ; p : 356.

قمعها الوحشي للمظاهرات السلمية التي نظمها المهاجرون ارتكبت مذبحة حقيقية ترقى الى "جريمة دولية وجريمة ضد الانسانية", وأوضح السيد بن جبور أن هذه المظاهرات كانت سلمية نظمتها فديرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا رفضا لحظر التجوال المجحف الذي فرضته السلطات الاستعمارية ابتداءً من تاريخ 6 يونيو 1961 للجزائريين دون سواهم, ولم يكن يتوقع منظموها أن تواجه مظاهرات سلمية بهذا العنف الهمجي[1].

أكسبت هذه الأحداث القضية الجزائرية أنصارا كثيرين لدعم الثورة سياسيا وإعلاميا وماديا والدفاع عن المساجين وفضح ممارسات المستعمر الفرنسي، وهو ما ساهم بالتعجيل في مفاوضات إيفيان الثانية التي وضعت حلا نهائيا للقضية الجزائرية.

3. مفاوضات إيفيان الثانية 1962 بين الأهداف والنتائج.

انطلقت مفاوضات إيفيان الثانية النهائية والحاسمة يوم 07 مارس حتى 18 مارس 1962 حيث ترأس كريم بلقاسم الوفد الجزائري الذي ضم: لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، وسعد دحلب، ومحمد يزيد، محمد الصديق بن يحي، أحمد بومنجل، أحمد فرانسيس، ورضا مالك، مصطفاوي الصغير، والعقيد عمار بن عودة، والطيب بولحروف, وفي المقابل ترأس لوي جوكس الوفد الفرنسي المكون من: روبير بيرون، برونو دولوس، كلود شايي, ورولان بيكار والجنرال دي كامس وجان دو برقلي وكلهم قد سبق لهم أن شاركوا في اللقاء السابق أضيف إليهم مستشار قانوني الشئون الجزائرية Vincent Labouret فانسان لبوري، Bernard Tricot برنارد تريكو, والعقيد سقين دي بازيس مستشار عسكري، وفليب تيبو الناطق الرسمي باسم الوفد الفرنسي، وبليزان مستشار في الدولة، جاك لوقرا، جان مورن، جورج بومبيدو، إنتهت بالتوقيع على إتفاقية وقف إطلاق النار وكان هناك اعتراض داخل فرنسا على الإتفاقية جعل ديغول يجري حولهااستفتاء أسفر في 08 أفريل 1962 عن موافقة 91 % من الفرنسيين عليها.

[1] جريدة المجاهد، الجزء الرابع العدد 107 نوفمبر 1961 – ص122.

رابعا: النتائج بين الإجابية والسلبية

لا شك ان أعضاء الوفد الجزائري المفاوض في اتفاقيات إيفيان كانوا على "مستوى عال" من البراعة الدبلوماسية والحنكة والاصرار النابع من إيمانهم القوي بشرعية القضية الجزائرية وحق الشعب في الاستقلال والعيش الكريم, حيث وضعوا صوب أعينهم هدفا ساميا عندما قرروا خوض غمار المفاوضات مع فرنسا وإجبارها على قبول فكرة الاستقلال الكامل على الرغم من المناورات المتعددة التي مارسها المفاوض الفرنسي للاحتفاظ بالصحراء الجزائرية.

كما كانت الدراية الكبيرة التي كان يملكها المفاوض الجزائري بالداخل الفرنسي لاسيما فيما تعلق منها بالمشاكل الاقتصادية بالإضافة الى تمكن الدبلوماسية الجزائرية من عزل فرنسا دوليا من بين عوامل نجاح مفاوضات إيفيان التي كانت "أساسية في مسار استقلال الجزائر" مما اضطر ديجول الى الرضوخ الى مطالب الجزائريين.

تضمنت اتفاقيات إيفيان ستة فصول، نصت على عدة نقاط رئيسية أهمها على الإطلاق إعلان وقف إطلاق النار والعفو العام, والاعتراف بوحدة الأرض الجزائرية، واجراء استفتاء يقرر فيه الشعب الجزائري مصيره في غضون مدة لا تزيد عن ستة أشهر, بالإضافة إلى تسيير البلاد خلال الفترة الإنتقالية حكومة مؤقتة من 3 فرنسيين و9 جزائرين في انتظار نتيجة الاستفتاء مع احتفاظ المعمرين وعملائهم بالحقوق التي كانت لهم ثلاث سنوات قبل إختيارهم جنسيتهم النهائية، إما الجزائرية فيصبحون رعايا للجزائر أو الفرنسية فيعاملون كآجانب, بالإضافة إلى بند جلاء القوات الفرنسية عن الجزائر خلال ثلاث سنوات مع احتفاظ فرنسا ببعض القواعد العسكرية بالمرسى الكبير لمدة 15 سنة، ومطارات عسكرية في عنابة، وبوفاريك وبشار، وقاعدة رقان لمدة خمس سنوات[1].

[1] بن يوسف بن خدة. كتاب نهاية حرب التحرير في الجزائر- إتفاقية إيفيان, مرجع سابق.

كما احتفظت فرنسا بحسب الاتفاقية ببعض المصالح الاقتصادية في قطاعات النفط والتعدين خاصة، وامتيازات ثقافية كحق فتح المدارس على سبيل المثال, كما تعهد الطرفان بالتعاون في مختلف المجالات الإقتصادية والثقافية، مقابل حصول الجزائر على معونات مالية فرنسية.[1]

دخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ في منتصف نهار 19 مارس 1962 وقد حاولت منظمة (OAS) القيام بعملياتها الإرهابية لدفع الثورة إلى إرتكاب الأخطاء من أجل عرقلة المسار الإستقلالي إلا أنها فشلت، وأجري استفتاء تقرير المصير يوم 1 يوليو 1962 وصوت فيه 97.3 %من الجزائريين لصالح الإستقلال وبعد يومين اعترفت فرنسا رسميا باستقلال الجزائر وفي 05 يوليو 1962 أعلنت الجزائر استقلالها رسميا وهكذا استرجعت الجزائر استقلالها بعد أن قدمت تضحيات جسام خلال ثورة التحرير الكبرى تمثلت في استشهاد 1,5 مليون شهيد زيادة عن الجرحى والمعطوبين (حوالي 150 ألف مجاهد) واليتامى والمشردين والمصابين بالأمراض النفسية والعقلية لهول ما ارتكبته فرنسا من جرائم لم يتم فتح تحقيقات بشأنها حتى الآن، أما القوات الفرنسية فقد خسرت حوالي 25 ألف قتيل وحوالي 63 الف جريح.[2]

اختلفت الآراء حول تلك الاتفاقيات بحيث رأى جمهور من الباحثين في تاريخ الجزائر أن ايفيان ماهي في الحقيقة إلا استعمار مقنع بالنظر إلى تلك الامتيازات الضمانات التي قدمت للجانب الفرنسي بحيث راح البعض إلى اعتبارها ربط دائم بالكيان الاستعماري، ومنهم من رأى أن تلك الاتفاقيات حققت الأهم وهو انتزاع السيادة الوطنية واعترفت بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره، لكن مما لا شك فيه أن اتفاقيات ايفيان قد حققت أمورا إيجابية

[1] Jérôme Hélie, les accords d'Évian, histoire de la paix ratée en Algeria, Olivier Orban, 1992,

[2] يحي بوعزير، مغزى و أبعاد 19 مارس 1962 م، فرنسا تعذب في الجزائر، مجلة المصادر، المركز الوطني للدارسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، العدد 5، 2001، ص 48.

بصفة عامة على الأقل من الشطر الخاص بالجزائر، إلا أن ذلك لا يستبعد وجود بعض السلبيات والتي كانت محل انتقادات.

يعد تحقيق الاستقلال للشعب الجزائري بعد استعمار دام قرابة القرن وثلث القرن، وكفاح دبلوماسي لمدة سبع سنوات وأربعة أشهر وسبعة عشر يوما حتى تاريخ وقف إطلاق النار هو انتصار للسلام، وأهم نقطة في إيفيان هو الحفاظ على وحدة التراب الجزائري.

فرضت اتفاقيات إيفيان وحدة الشعب الجزائري بقوة ونجحت في عدم تفرقته، إذ تخلت عن تصورها الذي يدعي انتساب اللجزائريين لخليط من الجماعات المختلفة، وقد تم الاعتراف الوطني بالشعب الجزائري المنتسب إلى الثقافة العربية الإسلامية، والذي انصهر في الكفاح من أجل الاستقلال.

وبالرغم من القيود التي تضمنتها اتفاقية إيفيات الثانية لكنها قابلة للمراجعة في ظل الاستقلال وهو ما حدث بالفعل عندما استرجعت الجزائر استقلالها رسميا بعد الاستفتاء في يوليو 1962 حيث قامت في إطار السيادة بجملة من الإجراءات تستكمل من خلالها الاستقلال تمثلت في تأميم أراضي المعمرين والبنك الجزائري في سنة 1963 والمناجم في سنة 1966، وأخلت قاعدة المرسى الكبير سنة 1968 وأممت قطاع المحروقات وهكذا تخلصت الجزائر من القيود العسكرية والاقتصادية الواردة في الاتفاقية عبر سياسة التأميم للثروة الجزائرية, وإجلاء القوات المسلحة الفرنسية بدءا من 1965 من رقان و 1968 من قاعدة المرسى الكبير قبل الموعد المحدد لها في ايفيان.[1]

يضاف إلى ذلك فقد تم بموجب النصوص المتفق عليها الإفراج عن المعتقلين بعد كل ما عانوه من ويلات التعذيب ومختلف الأساليب خاصة في عهد ديجول، وهناك إيجابية مهمة جاءت بمحور الضمانات الفرنسية بأن وضعت بندا مع فرنسا يخص المستوطنين، بأن

[1] مقدم سيد احمد المفاوضات و المفاوضون في تاريخ استقلال الجزائر 1962-1960 وزارة التعليم العالي و البحث العلمي. جامعة جيلالي ليابس- سيدي بلعباس.كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية. قسم التاريخ, الجزائر, 2017-2016.

لهم الخيار الحر في الحصول على الجنسية الجزائرية أو الفرنسية بعد انقضاء مدة ثلاث سنوات.

- **مستقبل العلاقات الجزائرية الفرنسية.**

تتحكم في العلاقات الجزائرية-الفرنسية منذ 1962 عدة عوامل أساسية ومنها ملف الذاكرة بحكم الماضي الاستعماري والمصالح الجيو- استراتيجية كأداة نفوذ عسكري وسياسي بحكم أن الجزائر مدخل إلى القارة الأفريقية، خاصة أفريقيا جنوب الصحراء أو غرب أفريقيا التي هي الحديقة الخلفية لفرنسا، وهو ما يظهر بجلاء اليوم في مالي، وكذلك إمكانية أن تكون الجزائر عمقا استراتيجيا لفرنسا في حالة اندلاع حرب عالمية نووية في أوروبا الضيقة المساحة، وقد ظهر ذلك بجلاء أثناء الحرب العالمية الثانية حين اكتشفت فرنسا أهمية الجزائر لها، خاصة الصحراء الجزائرية، فقد كان ذلك في حرب كلاسيكية، وهو ما سيزيد هذه الأهمية في حرب نووية، ويعد العامل الاقتصادي عاملا مؤثرا في هذه العلاقات حيث تعمل فرنسا جاهدة على ابقاء الجزائر مرتبطة بفرنسا اقتصاديا كما كان في العهد الاستعماري لكن بشكل ناعم, بالإضافة إلى قضية المهاجرين الجزائريين بفرنسا التي تستخدمها فرنسا كأداة ضغط على الجزائر بتهديدها بطردهم وإعادتهم إليها، مما سيزيد عدد البطالين، ويضخم أكثر الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، حيث تعيش الكثير من العائلات الجزائرية من منح التقاعد لأبائها المهاجرين في فرنسا في العقود الماضية[1].

قدمت الجزائر مبادرتها حين بعث الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون برقية تهنئة لنظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون، عقب فوزه بولاية رئاسية ثانية في أبريل 2022، تضمنت أيضا دعوة لزيارة الجزائر هي الأولى من نوعها لرئيس فرنسي في عهد تبون – إن تمت – بالإضافة إلى خارطة طريق لمستقبل العلاقات بين البلدين عدها مراقبون "شروطا جزائرية"،

[1] رابح لونيسي .مستقبل العلاقات الجزائرية-الفرنسية بعد إعادة إنتخاب ماكرون. الحوار المتمدن, لعدد: 7244 – 2022 / 5 / 10.

رغم مؤشرات التقارب و"الارتياح" الجزائري لإعادة انتخاب ماكرون بحسب متابعين – حيث أكد تبون لماكرون أن بلديهما "مقبلان على فرصة تاريخية"، حدد خارطة طريق مستقبل العلاقات بين الجزائر وباريس في 5 نقاط، تعلقت بـ"الرؤية المجددة المنطلقة من احترام السيادة، وتوازن المصالح التي نتقاسمها فيما يتعلق بالذاكرة وبالعلاقات الإنسانية، والمشاورات السياسية، والاستشراف الاستراتيجي، والتعاون الاقتصادي والتفاعلات في كل مستويات العمل المشترك، من شأنها أن تفتح لبلدينا آفاقا واسعة من الصداقة والتعايش المتناغم في إطار المنافع المتبادلة".[1]

[1] يونس بورنان، 4 ملفات ثقيلة تنتظر علاقات الجزائر وفرنسا بولاية ماكرون الثانية – العين الإخبارية – الجزائر، الثلاثاء 26/4/2022.

خـــــاتمة

خاتمة:

تشير كل المعطيات التي استوحيناها من خلال دراستنا لهذا الموضوع بأن جيش الحدود كان بمثابة القلب النابض للثورة، من خلال التنظيم المحكم والتسليح المستمر. فكانت الثورة في الداخل تنظم صفوفها شيئا فشيئا من خلال لقاءات أشهرها مؤتمر الصومام الذي عقد في 20 أوت 1956 ولجنة العمليات العسكرية COM، وفي نفس الوقت ركزت اهتمامها على بناء وتقوية قواعدها العسكرية المرابطة على الحدود الغربية مع المغرب والشرقية مع تونس وليبيا.

اعتبر هذا الجيش همزة لربط الثورة مع الدول الداعمة لها بالخارج (تونس، ليبيا، مصر، المغرب...)، ويعني ذلك أن هذا الجيش أعطى للثورة بعدا عالميا بتدويله للقضية الجزائرية، كما كان بمثابة ورقة ضغط على العدو الفرنسي من خلال المعارك التي اندلعت بالشريط الحدودي خاصة بالحدود الشرقية، ومكذبا للدعاية الفرنسية التي تحدثت عن إخمادها للثورة بإقامة الخطين المكهربين "شارل و موريس".

واستمر جيش الحدود في تدعيمه للثورة عن طريق المراكز والقواعد العسكرية في الحدود المتاخمة للمغرب وتونس، والذي يؤكد ذلك استمرار دخول الأسلحة إلى أغلب الولايات في التراب الجزائري من خلال هاته المراكز والمسالك والقواعد اللوجيستية المنتشرة على خط الحدود رغم التضييق الذي مارسته قوات ودوريات العدو.

وتكمن أهمية هذا الجيش من خلال الهيكلة التي كانت تعرف تطورا ملحوظا في التنظيم تزامنا مع الظروف التي كانت تحيط بالمنطقة، وهذا وعلى إثر ذلك تعددت طرق الإمداد بالسلاح عن طريق فتح مسالك وممرات سرية بحنكة عسكرية واحترافية منقطعة النظير في ذلك الوقت.

الملاحق

ملحق 01: الحكومة المؤقتة

الملحق 02: استراتيجسة تشكل أول جيش الحدود الجزائري

جيش الحدود الجزائري:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2021

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضى ادناه :

السيد(ة): طالب علي

الصفة(طالب، استاذ باحث، باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 209275 454

الصادرة بتاريخ : 2018_01_18 عن دائرة : سيدي عامر .

المسجل بكلية: العلوم الانسانية والاجتماعية قسم: التاريخ .

تخصص: تاريخ وطني عربي معاصر تحت رقم التسجيل: 054 107495

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج، مذكرة ماستر' مذكرة ماجستير' اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: تشكيل جيش الحدود خلال الثورة الجزائرية .

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 2022.05.30

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: تشكل حيثن الحدود خلال الثورة التحريرية 1962 - 1956

إعداد الطلبة:

1- طالب علي ..... رقم التسجيل: 054107495

2- / ..... رقم التسجيل: /

القسم: التاريخ **الشعبة:** تاريخ معاصر **التخصص:** وطن عربي معاصر

إشراف: أحمد مسعود سيد علي **الرتبة:** أستاذ

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2020-2021 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة.

موافقة وإمضاء المشرف(ة):

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

القائمة

البيبليوغرافية

القائمة البيبليوغرافية:

المصادر:

1. البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830-1962). - الجزء الثاني.- دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، 2006.

2. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2001.

3. منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 1962 - 1956، دت.

4. عبد الرحمان عمراني: التسليح المواصلات أثناء الثورة التحريرية 1962 - 1954، دط، عبد القادر صحراوي: مؤتمر الصومام 1956 من خلال شهادات بعض القادة الرئيسيين بن يوسف بن خدة وعلي كافي، جامعة سيدي بلعباس، العدد 6، 2009.

5. أحمد محاس.- الحركة الوطنية الثورية في الجزائر من الحرب العالمية الأولى إلى الثورة المسلحة. - ترجمة الحاج مسعود (محمود عباس) - منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2002.

6. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الأسلاك الشائكة المكهربة دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول الأسلاك الشائكة والألغام، الجزائر، د ت.

7. المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 - :التسليح والمواصلات أثناء الثورة التحريرية.

8. سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، ترجمة: محمد حافظ الجمالي، منشورات- وزارة المجاهدين(الذكرى الأربعين للاستقلال)، الجزائر، 2002 م.

المراجع:

1.أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، الطبعة الأولى، دار القرب الاسلامي، بيروت، 2007

2.أحسن بومالي: أدوات التجنيد والتعبئة الجماهرية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، **1954-1956**، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2010.

3.أحسن بومالي: استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الأولى 1956_1954م، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.

4.أحمد بن بلة: مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، ترجمة: عفيف الأخضر، منشورات دار الأدب، بيروت، 1981م.

5.بسام العسلي: جيش التحرير الوطني الجزائري، دار النفائس، بيروت، 1984م.

6.بن يوسف بن خدة. اتفاقيات إيفيان, (الجزائر, ديوان المطبوعات الجزائرية, 2002).

7.بو علام بن حمودة. الثورة الجزائرية, ثورة أول نوفمبر 1954: معالمها الأساسية, (الجزائر, دار النعمان للنشر والتوزيع, 2014).

8.بوبكر حفظ الله: نشأة وتطور جيش التحرير والوطني، دط، دار العلم والمعرفة، 1962 - 1954، الجزائر، 2013.

9.بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دط، دار النعمان، 2012.

10. جبراج لعراج: الثورة الجزائرية وعلاقتها بالمغرب الأقصى 1962 - 1954، دط، مكتبة الرشاد، الجزائر، 2013.

11. دحلب سعد: المهمة منجزة من أجل استقلال الجزائر، منشورات دحلب، الجزائر، 2007.

12. رابح لونيسي، مستقبل العلاقات الجزائرية-الفرنسية بعد إعادة انتخاب ماكرون. الحوار المتمدن, لعدد: 7244 - 2022.

13. طاهر جبلي: الإمداد بالسلاح خلال الثورة الجزائرية 1962 – 1954، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2013.

14. الطاهر زبيري: نصف القرن من الكفاح مذكرات قائد أركان جزائري، ط1، دار الصحافة، الجزائر، 2011.

15. عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

16. عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

17. عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2010.

18. الغالي الغربي، "نماذج من سياسة التطويق الفرنسية خلال الثورة التحريرية" الاسلاك الشائكة المكهربة، دار القصبة، الجزائر، 2009.

19. فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، ط 2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990م.

20. فتحي الديب، عبد الناصر والثورة الجزائرية (1954–1962)، دار هومة للنشر، الجزائر، 2007.

21. قادة الولايات، تاريخ الجزائر (1830–1962)، القرص المضغوط، المركز الوطني للبحث والدراسات في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2003.

22. محمد العربي الزبيري، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، 1954–1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

23. محمد العربي زبيري، تاريخ الجزائر المعاصر (1942–1992)، ج2، دار هومة للنشر، الجزائر، 2008.

24. محمد العيد مطمر، هواري بومدين رجل القيادة الجماعية، دار الهدى، الجزائر، 2003.

25. محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون 1960-1961، الطبعة الاولى، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.

26. محمد ثقية :الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمال، تر عبد السلام عزيزي، د ط، دار القصبة، الجزائر، 2010.

27. محمد عباس: الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن، 1962 - 1954 دط، دار القصبة، الجزائر، 2007.

28. محمد لحسن زغيدي ومعراج أجديدي: نشأة جيش التحرير الوطني 1947-1954م، دار الهدى، الجزائر، 2012 م.

29. محمد ودوع: الدعم الليبي للثورة التحريرية، دط، منشورات الرياضين، الجزائر، دت.

30. محمد يوسفي: الجزائر في ظل المسيرة النضالية(المنظمة الخاصة)، ترجمة: محمد الشريف بن دالي حسين، مطبوعات 03، الجزائر، 2007م.

31. منور صم: مذكرات مجاهد، طبعة خاصة وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، دت.

المجلات والمقالات:

1.يحي بوعزيز، مغزى وأبعاد 19 مارس 1962م، فرنسا تعذب في الجزائر، مجلة المصادر، المركز الوطني للدارسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، العدد 5، 2001.

2.محمد لحسن زغيدي: استراتيجية فرنسا بالأوراس واستراتيجية 20 أوت 1955م المجهضة، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة سداسية، العدد 21، جامعة الجزائر 02، جوان 2013م.

3.عزيز خيثر. لاتصالات والمفاوضات السرية بين فرنسا وجبهة التحرير الوطني 1955-1956م, مجلة الحوار المتوسطي، العدد 03، المجموعة 09، الجزائر، 2019/01/05.

4.أعمال الملتقى الدولي حول نشأة وتطور جيش التحرير الوطني، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2005.

الرسائل الجامعية:

1.زهية بوراس: التسليح في منطقة الأوراس 1954_1956م، مذكرة ليسانس في التاريخ، 2008م.

2.أمال شلي: التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية 1954_1956م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ والآثار، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، 2005_2006 م.

3.عبير سعيدان. منظمة الجيش السري AOS ونشاطها الإرهابي في الجزائر (1961_1962), رسالة ماجستير, شعبة التاريخ, قسم العلوم الإنسانية, كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قطب شتمة, جامعة محمد خيضر, بسكرة, الجزائر, 2012_2013.

4.لينة بن عرفة وأخريات: تطور التنظيم العسكري للثورة التحريرية 1954_1962م، مذكرة ليسانس في التاريخ، جامعة تبسة، د.ت.

5.مسعود ديلمي، الثورة الجزائرية والمرحلة الانتقالية من وقف إطلاق النار إلى إنشاء المجلس التأديبادي: مارس، أكتوبر 1962، أطروحة لنيل شهادة الماجستير، إشراف: مرابط يحياوي مسعودة. معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 1998/1999.

6.محمد بن سويسي، ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم، يسر_بومرداس، 2011.

7.محمد زبير وموسى أمزوري: مشكلة التسليح أثناء الثورة التحريرية 1954-1962-، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير، بجاية 2009.

الجرائد:

1. المجاهد، العدد 11، 1969.
2. المجاهد، العدد 11 ، 01 نوفمبر 1957 م.
3. المجاهد، العدد 01، 01 ماي 1956.
4. يونس بورنان، 4 ملفات ثقيلة تنتظر علاقات الجزائر وفرنسا بولاية ماكرون الثانية – العين الإخبارية – الجزائر، الثلاثاء 26/4/2022.

المراجع الأجنبية:

1. Mahfoud Kaddache, ET, l'Algérie se libéra1954-1962, ENAG, Algérie, 2010
2. Mohamed Guentari : Organisation politico-administrative et militaire de la révolution algérienne 1954-1962 , vol1, office des publication universitaire, alger, 1994.
3. Acheur Cheurfi.- La classe politique Algérienne de 1900 à nos jours.- éd. casbah, Alger, 2001.
4. Agénor Charles robert, Genèse l'Algérie algérienne, ENAG, Algérie, 2010.
5. Algerian Independence. 1959_ 1962,case outcome: coin loss_Justor. https://www.justor.org/stable/10.7249/j.ctt5hhsjk.16
6. Alistair Horn .-Asavage War of peace: Algeria (1954-1962) .-ed. Mc Millan, london, 1977.
7. alistair horne ,histoire de la guerre d'algerie, Edition dahlab, Paris, 1980 .
8. Benjamin stora, histoire de la guerre d'Algérie1954-1962, éditions la découverte, nouvelle édition, paris, 2002.
9. Boite N° 246 ,N°348 compte rendu d'entretien algero- Tunisiens (1960),
10. Jérôme Hélie, les accords d'Évian, histoire de la paix ratée en Algeria, Olivier Orban, 1992,
11. Jeun Afrique.- l'intelligent de Gaulle : traits d'esprit.- N2102/2103.2007.
12. Mohamed Harbi, une vie debout, mémoires politiques1945-1962, tome : 01, édition casbah, Alger, 2001 .

13. Mohamed Harbi.- le FLN Mirage et réalité : des origines à la prise du pouvoir (1954,1962) - d. Naqd, ENAL, Alger, 1993.

14. René gallissost, les accord d'évian, en conjoncture et en longue, DIR: Mustafa madi, édition casbah, Alger,1997.

15. Saad Dahlb-Mission Accomplie : pour L'indépendance de l'Algérie-éd, Dahlab, Alger, 1990.

المواقع الالكترونية:

1. برهان هلاك. انقلاب الجنرالات الفرنسيين من أجل جزائر فرنسية, بوابة افريقيا الإخبارية, 2021_06_01. متاح على: https://www.afrigatenews.net/article:

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات:

المحتوى	الصفحة
إهداء	
تشكرات	
مقدمة	أ - ب
الفصل الأول: تشكل جيش التحرير الوطني (1954-1956)	
تمهيد	04
المبحث الأول: تطور جيش التحرير الوطني	06
المطلب الأول: إنشاء المنظمة الخاصة	06
المطلب الثاني: مبادئ جيش التحرير الوطني	10
المبحث الثاني: تنظيم وهيكلة جيش التحرير الوطني	12
المطلب الأول: ميادين العمليات العسكرية	12
المطلب الثاني: الاستراتيجية الحربية لجيش التحرير الوطني	14
المبحث الثالث: الدعم اللوجستي ومصادر تموين جيش التحرير الوطني وتسليحه	15
المطلب الأول: الدعم اللوجستي ومصادر تموين جيش التحرير	15
المطلب الثاني: العمليات العسكرية لجيش التحرير الوطني	18
الفصل الثاني: تطور مسار جيش التحرير الوطني (1956-1960)	
مبحث الأول: أعمال جيش الحدود في الثورة	21
المطلب الأول: مهام جيش الحدود في الثورة	21
المطلب الثاني: علاقة جيش الحدود بالداخل:	25
المبحث الثاني: الدعم اللوجيستيكي لجيش الحدود	30
المطلب الأول: الدعم عبر الحدود الشرقية.	30
المطلب الثاني: الدعم عبر الحدود الغربية	33
المبحث الثالث: أهم العوائق التي تعرض لها جيش الحدود	35
المطلب الأول: مشكلة السلاح	35

المطلب الثاني: خطي شال وموريس	38
خلاصة الفصل	41
الفصل الثالث: جيش الحدود ودوره في الصراع على الهيئات القيادية للثورة (1960-1962)	
أولا: خلاف الباءات الثلاث، وتأسيس الحكومة المؤقتة: سبتمبر 1958	43
ثانيا: الباءات الثلاث	44
ثالثا: المفاوضات	48
1.اتفاقيات إيفيان: الأهداف والنتائج والآثار الممتدة.	50
2.مفاوضات إيفيان الثانية 1962 بين الأهداف والنتائج.	54
رابعا: النتائج بين الإجابية والسلبية.	60
خاتمة	66
الملاحق	68
القائمة الببليوغرافية	72
فهرس المحتويات	80

الملخص:

منذ نشأة جيش التحرير الوطني عرف بمحطات بارزة في تنظيمه وهيكلته والتي كان لها دور كبير وإيجابي في تدعيم الثورة (1954-1962)، وقد كان لهذا تأثير كبير على الصعيد الداخلي والخارجي خاصة بعد إنشاء جيش خارجي يتمركز على طول الحدود الجزائرية، حيث سعى جيش الحدود منذ نشأته في تدعيم الثورة وتطويرها وأعطاها متنفسا جديدا، وساهم بشكل كبير في نجاحها. ناهيك عن العراقيل والأساليب الوحشية التي واجهته من قبل الاستعمار الفرنسي.

الكلمات المفتاحية: الثورة الجزائرية، جيش الحدود الجزائري.

Summary:

Since the inception of the ElN, it has been known for its prominent stations in its organization and structure, which have played a major and positive role in strengthening the revolution. (1954-1962), this had a significant impact internally and externally, particularly after the establishment of an external army stationed along the Algerian border, where the border army has since its inception sought to consolidate and develop the revolution and gave it a new outlet and contributed significantly to its success. Not to mention the brutal obstacles and methods faced by French colonialism.

Keywords: Algerian Revolution, Algerian Border Army.